

الجهود الإفريقية لتسوية الصراع في جنوب السودان

د. سامي السيد أحمد

مدرس العلوم السياسية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة

- وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:
- كيف اندلع الصراع وتفاقم في جنوب السودان؟ وما تداعياته المحلية والإقليمية؟
- ما الدوافع وراء محاولة الإيجاد والاتحاد الإفريقي احتواء الصراع وتسويته؟
- ما الجهود التي قامت بها الإيجاد والاتحاد الإفريقي لتسوية وإنهاء الصراع؟
- ما العوامل التي أثرت سلباً في جهود الوساطة الإفريقية وتسببت في إطالة أمد الصراع؟
- ما سيناريوهات المستقبل لدولة جنوب السودان؟

وتحاول الدراسة اختبار صحة الفرضية التالية: هناك علاقة ارتباطية بين محور اتفاقات السلام التي قدمها الوسطاء حول آليات تقاسم السلطة Power-Sharing، وإطالة أمد الصراع في جنوب السودان.

وتستعين الدراسة باقتراح حل الصراع Conflict Resolution Approach، حيث يمكن فهم الجهود التي قامت بها الإيجاد والاتحاد الإفريقي من خلال المنظور الواسع للأدوار التي تلعبها الأطراف الثالثة Third Parties حيال الصراع وأطرافه، والتي تبدأ من المساعي الحميدة وكل ما هو على شاكلتها، مروراً بالوساطة بمختلف أنماطها، وصولاً إلى استخدام القوة -إذا أمكن ذلك- لحسم الصراع (١). كما تستفيد الدراسة من المنظور البنائي Constructivism على أساس أن إدراك صانعي القرار داخل جنوب السودان والأبعاد غير المادية يمكن أن يسهما في تحقيق الأمن والاستقرار داخل البلاد بدلاً من اللجوء إلى القوة العسكرية.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام، يتناول أولها تطور الصراع في جنوب السودان وآثاره المحلية والإقليمية. ويرصد الثاني والثالث الجهود التي قامت بها الإيجاد والاتحاد الإفريقي لإنهاء الصراع. أما الرابع والأخير، فيركز على أبرز العوامل التي أثرت سلباً في الجهود الإفريقية وسيناريوهات المستقبل للدولة الجنوبية.

جاء اختيار أبناء جنوب السودان الانفصال عن الدولة السودانية في عام ٢٠١١، نتيجة تطلّهم لمستقبل أفضل في ظل دولتهم المستقلة، ولكن آمالهم سرعان ما تبددت إثر ازدياد حدة الانقسامات الداخلية في البلاد، واندلاع صراع داخلي للاستحواذ على السلطة بين رموز النخبة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان، SPLM، وتحول الصراع السياسي إلى صراع مسلح عنيف في منتصف ديسمبر ٢٠١٣، وذلك بعد إعلان الرئيس سلفاكير Salva Kiir عن وقوع محاولة انقلاب فاشلة للإطاحة به بقيادة نائبه السابق ريك مشار Riek Machar، وازدادت وطأة الصراع واتسع نطاقه مع اقحام البعد القبلي فيه.

وقد بذلت جهود عديدة لرأب الصدع وتسوية الصراع الذي تفاقمت آثاره وامتدت إلى خارج حدود الدولة الوليدة. وتركز الدراسة على الجهود الإفريقية التي قامت بها الهيئة الحكومية للتنمية "الإيجاد IGAD"، والاتحاد الإفريقي لتسوية وإنهاء الصراع في جنوب السودان. فالإيجاد تتحمل قدراً من المسؤولية حيال جنوب السودان من منطلق دورها المحوري في ظهورها كدولة إلى حيز الوجود، وبحكم أنها إحدى دولها الأعضاء. كذلك، فإن الاتحاد الإفريقي هو المنظمة القارية المخولة بالحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في جميع الدول الإفريقية، ويسعى لمنع وإدارة وتسوية الصراعات بطريقة سلمية. ويقصد بتسوية وإنهاء الصراع في هذا المقام وقف الأعمال القتالية بشكل كامل ودائم، والوصول لاتفاق شامل ومقبول من جانب الأطراف المتصارعة، يتم في إطاره معالجة أسباب الصراع وتداعياته، والحيلولة دون نشوبه مرة أخرى.

وتتمثل إشكالية الدراسة في توضيح إلى أي مدى نجحت الإيجاد والاتحاد الإفريقي في إنهاء الصراع في دولة جنوب السودان، وما المعوقات التي واجهت جهود الوساطة الإفريقية وجعلت الصراع يمتد لقراءة ست سنوات؟ وعلى ضوء تلك الجهود، وما تمخض عنها، إلى أي مدى تعد إفريقيا قادرة على معالجة مشكلاتها؟

أولاً- تطور الصراع في جنوب السودان وأثاره المحلية والإقليمية:

رغم الانتقال السلس للسلطة في جنوب السودان، بعد وفاة جون جارانج في عام ٢٠٠٥، واصطفاف الحركة الشعبية لتحرير السودان خلف سلفاكير، فإنه على المستوى السياسي، كانت هناك انقسامات بين مجموعتين هما "أبناء جارانج Garang Boys" و"أبناء كير Kiir Boys"، وتآلفت المجموعة الأولى من الكوادر التي كانت مقربة من جارانج والعناصر النشطة في توضيح رؤيته للسودان الجديد، بينما تشكلت المجموعة الأخرى من منتقدي جارانج خلال مؤتمر رومبيك في ديسمبر ٢٠٠٤. وخلال الفترة الانتقالية، تم تعيين مجموعة من منتقدي جارانج في المكتب السياسي للحزب الحاكم SPLM، واستبعاد أعضاء كبار ينتمون إلى عهد جارانج دون إبداء أية مبررات. وبعد إعلان الانفصال في ٩ يوليو ٢٠١١، بدأت الدينكا تهيمن على المناصب الوزارية(٢).

وتفاقت الانقسامات في صفوف النخبة السياسية للحركة الشعبية تزامنا مع تنامي تحديات بناء الدولة وضعف مستوى الأداء الحكومي. وفي أواخر عام ٢٠١٢، خلال زيارة وفد رفيع المستوى من المكتب السياسي للحزب الحاكم إلى ولايات جنوب السودان لتوجيه رسالة شكر للشعب على دعمه المستمر والثابت خلال سنوات النضال التحرري، وخلال الاستفتاء، فوجئ الوفد بتحول الزيارة إلى مناسبة لإدانة الحزب الذي أصبح من وجهة نظر القاعدة الشعبية مفتقدا الرؤية والتوجه، وغير قادر على تقديم الخدمات الأساسية الملحة(٣).

وبدأ ريك مشار، نائب رئيس الجمهورية آنذاك، في توجيه انتقادات علنية لسلفاكير، واتهمه بالفشل في إدارة ستة ملفات مهمة هي: الفساد، والقبلية، والأمن، والاقتصاد، والعلاقات الخارجية، ورؤية الحزب وتوجهه. وأعلن، خلال انعقاد المكتب السياسي للحركة الشعبية في ٦ مارس ٢٠١٣، أنه سيخوض المنافسة على قيادة الحركة خلال مؤتمرها الوطني القادم. وكان يطمح في خوض هذه المنافسة أيضا باجان أموم Amum الأمين العام للحركة الشعبية، وريكا نياندننج جارانج Rebecca N.Garang زوجة الراحل جون جارانج(٤) التي أكدت أن سلفاكير وريك مشار لم يحفظا وعود زوجها، وأن الحركة الشعبية انحرفت عن المثل العليا التي ناضل ومات من أجلها جارانج(٥).

من جانبه، اتخذ سلفاكير مجموعة من القرارات تحت راية الإصلاح ومحاربة الفساد، ولكنها في الوقت ذاته كانت تنطوي على دلالات أخرى تتعلق بإدارة الصراع مع خصومه السياسيين ومناصريهم، حيث عزل حاكمي ولايتي البحيرات والوحدة، وأقال عددا من قادة الجيش الشعبي SPLA، وجرد ريك مشار من كل السلطات المفوضة له، ورفع الحصانة عن وزيرى شئون مجلس الوزراء دينج ألور Deng Alor والمالية كوستي مانبيبي Kosti Manibe تمهيدا لاستجوابهما في اتهامات تتعلق بالفساد. وفي ٢٣ يوليو ٢٠١٣، أصدر قرارات أكثر قوة تضمنت إقالة ريك مشار، وحل مجلس الوزراء بكامل هيئته، وإقالة نواب

الوزراء، وإعادة هيكلة وتقليص عدد الوزارات إلى ١٨ وزارة بدلا من ٢٨، وتوقيف باجان أموم، وتشكيل لجنة للتحقيق معه في عدة اتهامات(٦). كما قرر في نوفمبر ٢٠١٣ حل الهياكل السياسية للحركة الشعبية(٧). ورغم أن تلك القرارات اتخذت استنادا للصلاحيات الواسعة التي خولها الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١ لرئيس الدولة(٨)، فإن البعض عدها تجسيدا لإساءة استخدام السلطة.

ووجه مشار ومجموعة من قيادات الحركة الشعبية اتهامات لسلفاكير بالنزوع نحو الديكتاتورية، وعقدوا مؤتمرا صحفيا في ٦ ديسمبر ٢٠١٣ طالبوا فيه بعقد اجتماع لمناقشة الخلافات حول إدارة الحزب وثائقه الأساسية، وأعلنوا عن تنظيم مظاهرة حاشدة في جوبا عند ضريح جارانج في ١٤ ديسمبر ٢٠١٣. في مقابل ذلك، تم الإعلان عن عقد الاجتماع الذى طال انتظاره لمجلس التحرير الوطنى NLC للحركة الشعبية فى يومى ١٤ و١٥ ديسمبر. وخلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع، ألقى سلفاكير كلمة قوية أشار فيها إلى الانشقاق الذى شهدته الحركة بقيادة مشار فى عام ١٩٩١. ومع الانحراف عن روح الحوار، لم يشارك مشار ومجموعته فى اليوم الثانى للاجتماع، ورأوا أنه يجرى بشكل غير ديمقراطى، لاسيما بعد تمرير الوثائق الأساسية للحزب دون إجراء مناقشات جوهرية، أو الوصول إلى توافق حولها(٩).

وفى عشية ١٥ ديسمبر ٢٠١٣ اندلعت مواجهات مسلحة داخل كتيبة التايجر Tiger Battalion فى الحرس الرئاسى بين عناصر النوير Nuer (التي ينتمى إليها مشار) والدينكا Dinka (التي ينتمى إليها سلفاكير). وسرعان ما اشتعلت أعمال العنف واتسع نطاقها، وامتدت إلى الأحياء السكنية المختلفة فى جوبا. وظهر سلفاكير على التلفزيون الرسمى بالزى العسكرى، واتهم مشار وقيادات أخرى من الحركة الشعبية بتدبير انقلاب عسكرى للإطاحة به. ونفى مشار تلك الاتهامات(١٠)، ووصف محاولة الانقلاب المزعومة بأنها حيلة جديدة من سلفاكير للتخلص من معارضيه.

وفرضت الحكومة حظر التجوال فى جوبا، وأصدرت بيانا فى ١٧ ديسمبر ٢٠١٣ أكدت فيه اعتقال عشرة أفراد من قيادات الحركة الشعبية بدعوى أنهم على صلة بمحاولة الانقلاب، إلى جانب ملاحقة خمسة أشخاص آخرين هم باجان أموم (الذى اعتقل بعد يومين)، وريك مشار، وتابان دينج جاي Taban Deng Gai، وأدوك نيابا Adwok Nyaba، وألفريد لادو جور Alfred Ladu Gore(١١)، بالإضافة إلى تحديد إقامة ريك جارانج إلى أن سمح لها بعد ذلك بالانتقال إلى كينيا.

ووصل مشار إلى مدينة بور Bor عاصمة ولاية جونجلي فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٣، وطالب الحركة الشعبية والجيش الشعبى بإسقاط سلفاكير، وأعلن دخوله فى تمرد مفتوح ضد الحكومة(١٢)، ونصب نفسه قائدا للجناح المعارض فى الحركة الشعبية/ الجيش الشعبى لتحرير السودان SPLM/A-IO(١٣). ومع ضعف مؤسسات الدولة، انقسم الجيش الشعبى وأجهزة فرض القانون الأخرى عبر الخطوط الإثنية، حيث انحازت

وحدة وطنية انتقالية وفقا لاتفاق السلام. ولكن في السابع من يوليو ٢٠١٦، اندلعت موجة جديدة من المواجهات العنيفة في جوبا بين القوات الحكومية والقوات الموالية لمشار. وعلى إثرها، غادر مشار جوبا برفقة مجموعة صغيرة من أتباعه متوجها صوب المنطقة الجنوبية، وتعقبت القوات الحكومية مشار ونفذت سلسلة من الهجمات ضد مدنيين في وسط وغرب الاستوائية، بعد أن وجهت لهم اتهامات بإيواء مسلحي المعارضة، ووثقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بعض تلك الانتهاكات (٢٠).

وناشدت مجموعة داخل الجناح المعارض SPLM/A-IO مشار العودة إلى جوبا ومواصلة عمله في الحكومة. ومع عدم عودته، حدث انشقاق نتج عنه تبلور الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة تابان دينج جاي-SPLA-IO (TD) (٢١). وفي محاولة للاستفادة من ذلك الوضع، قام سلفاكير بتعيين تابان دينج خلفا لمشار في ٢٥ يوليو ٢٠١٦ (٢٢)، وأعقب ذلك دخول القوات الموالية لتابان في مواجهات مع قوات مشار (٢٣).

وأكدت لجنة الخبراء المعنية بجنوب السودان، التابعة لمجلس الأمن الدولي، أن الترتيب السياسي الذي تبلور بين سلفاكير وتابان دينج لا يستوعب بشكل ملموس شرائح كبيرة من المعارضة، ولا يؤدي إلى الوحدة الوطنية، ولن يضع نهاية للأزمة الأمنية والسياسية، ويشكل عقبة متزايدة أمام المصالحة السياسية الحقيقية. ومع استمرار سياسات التهميش والإقصاء، وتجاوزات الأجهزة العسكرية والأمنية بحق كل من لا ينتمي للدينكا، تواصلت الانشقاقات في الجناح الحاكم للجيش الشعبي، واستقال عدد من قادته البارزين، بمن في ذلك الفريق توماس سيريلو سواكا Thomas Cirillo Swaka، نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجوئستيات، الذي استقال في ١١ فبراير ٢٠١٧، متهما القيادة بتخطيط وتنفيذ حرب قبلية وتحويل الجيش الشعبي إلى جيش حزبي وقبلي، كما أعلن عن إنشاء جبهة الخلاص الوطني، وأكد أن نظام سلفاكير يجب خلع من السلطة بجميع الوسائل اللازمة (٢٤).

وتفاقت الأوضاع الإنسانية في البلاد بشكل خطير، حيث تم إعلان المجاعة في أجزاء من ولاية الوحدة، وباتت عدة مناطق أخرى على حافة المجاعة. وشهد جنوب السودان أكبر زيادة في أعداد اللاجئين على مستوى العالم خلال عام ٢٠١٧، حيث كان عدد اللاجئين الفارين منه في بداية العام ١,٤ مليون لاجئ، وارتفع في نهايته إلى ٢,٤ مليون لاجئ، مما جعله يحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث إجمالي عدد اللاجئين. واستقبلت أوغندا بمفردها أكثر من مليون لاجئ من جنوب السودان (٢٥). ويوضح الجدول رقم (١) تطور أعداد اللاجئين من جنوب السودان في دول الجوار خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠.

الدينكا لسلفاكير، والنوير لمشار (١٤). وحدث الأمر ذاته بالنسبة للميليشيات المسلحة الأخرى من القبيلتين. وتعد الدينكا كبرى القبائل الموجودة في جنوب السودان، وتمثل نحو ٤٠٪ من إجمالي السكان، وتتمركز في مناطق بحر الغزال، وواراب، وأبيي، وجونجلي، وأعلى النيل، والبحيرات. أما النوير، فهي ثانية القبائل الكبرى في البلاد، وتمثل نحو ٢٠٪ من إجمالي السكان، وتتركز في جونجلي وأعلى النيل والوحدة (١٥). ورغم أن الصراع بين هاتين القبيلتين له جذور تاريخية، فإنه بات يتسم بقدر غير مسبوق من التحريض والكراهية.

وانتشرت عمليات قتل على أسس عرقية في مناطق مختلفة من البلاد، حيث بدأت قوات الدينكا وميليشيا سلفاكير الخاصة المسماة جلونج Gelweng تجوب شوارع العاصمة جوبا وتقوم بقتل واعتقال كل من ينتمي إلى النوير من الجنود والسياسيين والمدنيين. وخلال تلك العمليات، لقي بعض عناصر الدينكا حتفهم على سبيل الخطأ لجرد أنهم يشبهون النوير من حيث الملامح الشكلية (١٦).

وتشكلت ميليشيات عرقية وشبابية مختلفة كوسيلة لحماية الجماعات المختلفة وممتلكاتها، في ظل فشل الدولة في توفير الأمن، وصارت تلك الميليشيات بحكم الواقع هي مصدر الحماية للمجموعات الإثنية والعرقية المختلفة، وبالتالي عمقت الانقسام داخل المجتمع، لاسيما مع تنامي عددها الذي تجاوز العشرين وانتشارها في جميع الولايات، ومن أمثلتها الجيش الأبيض White Army للنوير في منطقة أعلى النيل، وجيوش شباب دينكا الغرب المتمركزة في منطقة بحر الغزال الكبرى (مثل ميليشيات ماتيانج أنيور Mathiang Anyoor، وجلونج Gelweng، وتيتونج Titweng)، وجيش شباب المورلي Murle Youth Army في ولاية جونجلي، وجيش شباب الشليك Shilluk Youth Army في أعلى النيل، وجيش فتية السهام Arrow Boys Army في ولاية غرب بحر الغزال، وجيوش شباب دينكا الشرق في منطقة أعلى النيل الكبرى. وأصبحت تلك الميليشيات أكثر تسليحا، وتمت تعبئتها بسهولة لكي يكون لها دور في الصراع الدائر (١٧).

وبعد عشرين شهرا من القتال، تم التوصل في أغسطس ٢٠١٥ لاتفاق حل الصراع في جمهورية جنوب السودان، ولكن الخلافات بين الطرفين المتصارعين أرجأت تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك الخلاف حول القرار الذي أصدره سلفاكير في الثاني من أكتوبر ٢٠١٥ بإنشاء ٢٨ ولاية لتحل محل الولايات العشر القديمة (١٨)، حيث رفض مشار ذلك القرار، وعده انتهاكا لاتفاق حل الصراع (١٩).

وبفضل جهود الوسطاء، حدث الانفراجة التي تأخرت ثمانية أشهر، حيث عاد مشار إلى جوبا في ٢٦ أبريل ٢٠١٦، وأدى اليمين الدستورية كنائب أول لرئيس الدولة، وتشكلت حكومة

أعداد اللاجئين الفارين من جنوب السودان إلى دول الجوار خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠

الدولة المضيفة	أعداد اللاجئين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أعداد اللاجئين في ٣١ أكتوبر ٢٠١٨	أعداد اللاجئين في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩	أعداد اللاجئين في ٣١ مايو ٢٠٢٠ ونسبتهم إلى إجمالي اللاجئين من جنوب السودان
أوغندا	١.٥٧٨.٠٩	٧٨٥١.٤	٨٥٧٢٦٨	٨٨.٦٧٣
السودان	٨.٥٢٥٨	٨٤٨٤٢٥	٨١١٤٥٢	٨٢١٣٦٨
إثيوبيا	٤١٨٨٩٢	٤٢٢٢٤٠	٣٢.٩٥٧	٣٤٢١٦٢
كينيا	١١١.٤٠	١١٤٤٣٢	١٢١٤٢٠	١٢٢٢٥٦
الكونغو الديمقراطية	٨٧.١٩	٩٥١٨١	٨٨٢.٣	٨٨٦٢٩
ج إفريقيا الوسطى	٢.٥٧	٢٥٧١	* ٢٢١٨	* ١٧٩٥
الإجمالي	٢٤٨٢.٧٥	٢٢٦٧٩٥٣	٢١٩٩٣.٠٠	٢٢٥٥.٨٨

* لاجئون وطالبو لجوء في جمهورية إفريقيا الوسطى ومستثنون من الرقم الإجمالي للاجئين بحسب المصدر:

Source: Data of 31 Dec. 2017 from: UNHCR, South Sudan Regional Refugee Response Plan January-December 2018, (Geneva: UNCHR, 2018), p. 8, <http://alturl.com/ki3yh>; Data of 31 Oct 2018. from: UNHCR, South Sudan Regional Refugee Response Plan January 2019-December 2020, May 2019, pp. 7-8, 31, 37, 43, 57, <http://alturl.com/ay9v9>; Data of 30 Nov. 2019 from: UNHCR, Regional Overview of the South Sudanese Refugee Population: 2019 South Sudan Regional RRRP, 30 November 2019, <http://alturl.com/es35i>; Data of 31 May 2020 from: UNHCR, Regional Overview of the South Sudanese Refugee Population: 2020 South Sudan Regional RRRP, 31 May 2020, <http://alturl.com/yx94t>.

متشابهة يعد شرطاً مسبقاً لإنهاء الحرب في البلاد ووقف معاناة شعبها. وجلب تغييرات سياسية وإدارية ذات مغزى (٢٩)، وشارك التحالف في عملية السلام التي قادها الوسطاء. لكن على الجانب الآخر، ظلت هناك أطراف أخرى خارج عملية السلام مثل الجبهة المتحدة لجنوب السودان SSUF/A، وهي حركة مسلحة أنشأها الجنرال بول مالونج أوان Paul Malong Awan رئيس هيئة الأركان العامة السابق بالجيش الشعبي (٣٠).

واكتسبت جهود تسوية الصراع زخماً كبيراً بعد الاجتماع المباشر الذي عقد في أديس أبابا في ٢٠ يونيو ٢٠١٨ بين سلفاكير ورياك مشار، حيث احتضنت العاصمة السودانية الخرطوم مباحثات مباشرة بين الجانبين، تمخض عنها إعلان الخرطوم في ٢٧ يونيو ٢٠١٨، ثم التوصل لاحقاً لاتفاقين بشأن المسائل المعلقة ذات الصلة بالترتيبات الأمنية والحكم في ٦ يوليو وه أغسطس ٢٠١٨ على التوالي، فضلاً عن التوقيع بالأحرف الأولى في أواخر أغسطس على مقترح لتنشيط اتفاق السلام (٣١). وشهدت أديس أبابا في ١٢ سبتمبر ٢٠١٨ توقيع "الاتفاق المنشط لحل الصراع في جمهورية جنوب السودان"، الذي وصفه مجلس الأمن بأنه يشكل خطوة مهمة إلى الأمام في عملية السلام، تتيح فرصة لتحقيق السلام والاستقرار بصفة دائمة في جنوب السودان (٣٢). ولكن كما سيتضح لاحقاً، حدث تباطؤ في تنفيذ الاتفاق ولم يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة إلا في مارس ٢٠٢٠.

ويمكن القول إن الصراع في جنوب السودان أسهم في تعميق الانقسام الداخلي، وأودى بحياة العديد من المدنيين، وجعل

وشكل الصراع تهديداً لجهود التكامل الإقليمي ومشروعات البنية الأساسية المشتركة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، عرقل الصراع خطط جنوب السودان وكينيا لبناء خط أنابيب نفط يمتد إلى ميناء لامو Lamu الكيني على المحيط الهندي، ليكون منفذاً لتصدير نفط جنوب السودان الذي وصلت إيراداته السنوية قبيل اندلاع الصراع إلى نحو سبعة مليارات دولار (٢٦). وكذلك، أثر الصراع سلباً في العلاقات الاقتصادية بين جنوب السودان وكل دول الجوار.

وبجانب تدمير البنية الأساسية الهشة بطبيعة الحال في جنوب السودان، أدى الصراع إلى إهدار الكثير من الموارد، حيث استخدم النفط -وهو مصدر الدخل الأساسي في البلاد ويمثل نحو ٩٨٪ من الإيرادات العامة (٢٧)- في تمويل الميليشيات وأعمال القتل، حيث ساعدت شركة بترول النيل أو نايل- بيت "NilePet" التابعة للدولة في تمويل ميليشيا بادانج دينكا Pa-dang Dinka التي قامت بأعمال عنف شنيعة في شمال شرق ولاية أعالي النيل بدعم مباشر من الأجهزة الأمنية. كما دفعت الشركة ملايين الدولارات لعدد من الشركات المملوكة جزئياً لأفراد من عائلات مسؤولين كبار، وقامت تلك الشركات بدورها بتمويل أو تقديم خدمات لوجيستية لميليشيات موالية للحكومة أو لقيادات عسكرية (٢٨).

وتزامناً مع عملية تنشيط اتفاق السلام، قامت عشر حركات معارضة مسلحة بإنشاء "تحالف المعارضة في جنوب السودان South Sudan Opposition Alliance (SSOA)". وأكدت أن خلق جبهة موحدة من المعارضة التي لديها رؤى

الكيني لازارو سومبيو Lazaro Sumbeiywo الذي ساعد في التوصل لاتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، والجنرال السوداني محمد أحمد الدابي، وذلك للعمل كفريق وساطة منوط به العمل مع الحكومة والمعارضة للوصول إلى وقف لإطلاق النار، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وقيادة الحوار السلمي الذي يفضي إلى حل سريع للصراع (٣٧).

وقاد وسطاء الإيجاد مفاوضات مباشرة بين وفدي الحكومة والمعارضة التي يتزعمها مشار، انطلقت في أديس أبابا في الرابع من يناير ٢٠١٤، ونجح الوسطاء بقيادة سيوم مسفين في إبرام اتفاق وقف الأعمال القتالية CoH بين الجانبين في ٢٣ يناير ٢٠١٤، وأكد الاتفاق على وقف جميع الأعمال العسكرية والدعاية المضادة، وتجميد القوات في أماكنها وإعادة نشرها تدريجياً، والسماح بمرور المساعدات الإنسانية، والامتناع عن استهداف المدنيين، وتشكيل آلية للرصد والتحقق MVM من وقف إطلاق النار، وقيام وسطاء الإيجاد بتشكيل لجنة فنية مشتركة JTC تكون مسئولة عن تكوين ونشر فرق الرصد والتحقق MVTs التي تم الإيجاد بتقارير حول مدى التزام الطرفين بالاتفاق (٣٨). كما وقع الطرفان في اليوم ذاته اتفاقاً آخر حول وضع المعتقلين (٣٩). وبمقتضاه، أطلق سراح سبعة من المعتقلين وسمح لهم بالمشاركة كمجموعة مستقلة في المرحلة الثانية في محادثات السلام، بينما ظل الأربعة الآخرون يواجهون محاكمة بتهمة الخيانة، حتى سحبت الحكومة التهم الموجهة إليهم وأطلقت سراحهم فيما بعد.

وخلال قمة استثنائية، عقدت في ٣١ يناير ٢٠١٤ لمناقشة الوضع في جنوب السودان، أكد رؤساء دول وحكومات الإيجاد التزامهم بالعمل الجماعي لحل هذه الأزمة، وإصرارهم على مكافحة الإفلات من العقاب من خلال محاسبة المسؤولين عن فظائع وانتهاكات حقوق الإنسان (٤٠). وبناء على توجيهات القمة، أرسلت الإيجاد فريقاً من اللجنة الفنية المشتركة إلى جوبا في الثاني من فبراير ٢٠١٤ لدراسة وتقييم الوضع على الأرض قبيل نشر فرق الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار (٤١).

وبعد سلسلة من المشاورات والدبلوماسية المكوكية قام بها مبعوثو الإيجاد مع سلفاكير ومشار والمحتجزين السابقين، انطلقت المرحلة الثانية من محادثات السلام في الفترة من ١٥ فبراير حتى ٣ مارس ٢٠١٤، وجرى خلالها إحراز تقدم على صعيد تفعيل آلية الرصد والتحقق وتمويلها، وتوقيع وثيقة نماذج تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية، فضلاً عن قيام مبعوثي الإيجاد بإجراء مشاورات مع قادة المنطقة والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة حول نشر قوة حماية إقليمية في جنوب السودان (٤٢).

ووافق رؤساء دول وحكومات الإيجاد في ١٣ مارس ٢٠١٤ على نشر فوري لقوة حماية وردع PDF في جنوب السودان، وذلك بتفويض واضح وإرشادات تشغيلية كجزء من آلية الرصد والتحقق التابعة للإيجاد، وطالبوا الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي بتقديم كل أشكال الدعم اللازم لها (٤٣). ورغم بدء فرق الرصد والتحقق في مباشرة عملها في مطلع أبريل ٢٠١٤ في مناطق مختلفة من جنوب السودان (٤٤)، فإن البلاد شهدت

الدولة تنصدر قائمة الدول الهشة على مستوى العالم (٣٣)، وأهدر موارد كان من الأولى استخدامها في بناء الدولة وتطوير مرافقها، وألقى الكثير من الأعباء على كاهل دول الجوار من خلال تدفقات اللاجئين، والتحديات الأمنية العابرة للحدود، وتقليص مصالحها الاقتصادية مع جنوب السودان.

ثانياً- جهود الإيجاد لتسوية وإنهاء الصراع في جنوب السودان:

لعبت الإيجاد دوراً مؤثراً وفاعلاً في تسوية الصراع طويل المدى بين شمال السودان وجنوبه، وكانت الراعي الحقيقي للمسار التفاوضي الذي أفضى إلى انفصال جنوب السودان. ومن هذا المنطلق وبحكم تمتع جنوب السودان بعضويتها، سارعت الإيجاد (والاتحاد الإفريقي) فور اندلاع الصراع إلى محاولة احتوائه وتسويته، وذلك من أجل:

– منع تحول الدولة الوليدة إلى بؤرة للتوتر الإقليمي ومصدر لانتشار عدوى الصراع داخل الدول المجاورة التي يعاني معظمها وجود محفزات لذلك.

– وقف المعاناة الإنسانية طويلة المدى لشعب جنوب السودان والحيلولة دون تحوله لدولة فاشلة كلياً.

– طرح حلول إفريقية للصراع عوضاً عن الحلول التي يتم فرضها أو حتى استيرادها طوعاً من الخارج، والتي قد لا تتناسب بالضرورة مع الواقع الإفريقي.

– قطع الطريق على العناصر الإرهابية الإقليمية والدولية التي تبحث عن ملاذ آمن وبيئة خصبة ومنعها من التحول إلى جنوب السودان.

– تأكيد تنامي نفوذها وتأثيرها الإقليمي وقدرتها على التعامل مع التحديات المختلفة التي تواجهها الدول الأعضاء.

وفي أول رد فعل، قامت الإيجاد بإرسال وفد وزاري رفيع المستوى من وزراء خارجيتها بقيادة وزير الخارجية الإثيوبي آنذاك تيدروس أدهانوم Tedros Adhanom إلى جوبا في ١٩ ديسمبر ٢٠١٣، وذلك في محاولة لوأد الصراع في مراحله الأولى (٣٤)، واستمرت الزيارة لمدة ثلاثة أيام، عقد خلالها الوفد محادثات مع سلفاكير وريكا جارانج (٣٥). كما قام هابلي مريام ديسالين، رئيس الوزراء الإثيوبي في ذلك الوقت، بصفته رئيساً للإيجاد، بزيارة جوبا برفقة الرئيس الكيني أوهورو كينياتا. وفور عودتهما، عقدت الإيجاد قمة استثنائية لرؤساء الدول والحكومات في نيروبي في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٣ لمناقشة الوضع في جنوب السودان، ومن أهم مخرجاتها تأكيد رفض وإدانة محاولة تغيير حكومة جنوب السودان بالقوة، ومطالبة طرفي الصراع بالوقف الفوري للأعمال العدائية، وبدء محادثات مباشرة بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، والتحذير باتخاذ مزيد من التدابير في حالة عدم الامتثال (٣٦).

وقامت الإيجاد بتعيين ثلاثة مبعوثين خاصين IGAD Special Envoys إلى جنوب السودان، هم وزير الخارجية الإثيوبي الأسبق سيوم مسفين Seyoum Mesfin، والجنرال

وبالفعل، انطلقت المفاوضات المباشرة في ٢٣ فبراير ٢٠١٥، ولكن لم يتمكن الوسطاء من التوصل لاتفاق بين سلفاكير ومشار بحلول الخامس من مارس ٢٠١٥، ولذلك أعلنت الإيجاد تعليق محادثات السلام لأجل غير مسمى، وأكد رئيسها ضرورة إعادة تحفيز وتشكيل عملية السلام وإدخال تعديلات على صيغة الوساطة التي تقوم بها الإيجاد، وأجرى مشاورات مع قادة دول الإيجاد بشأن مقترح لتوسيع فريق الوساطة ليشمل أطرافاً إقليمية ودولية (٥٥).

وأعلنت الإيجاد عن صيغتها الموسعة IGAD-Plus For mula في ١٢ مارس ٢٠١٥ (٥٦)، والتي تألفت من دول الإيجاد، واللجنة الخاصة رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الإفريقي المعنية بجنوب السودان، ودول الترويك (المملكة المتحدة، والنرويج، والولايات المتحدة)، والصين، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومنتدى شركاء الإيجاد. واستضاف الرئيس الكيني اجتماعاً في نيروبي في ٢٩ مايو ٢٠١٥، أسفر عن الإعلان عن توحيد عمليتي أروشا (الرامية لإعادة توحيد الحركة الشعبية) والإيجاد. وقدم مبعوثو الإيجاد في ١٠ يونيو ٢٠١٥ موجزاً لمشروع اتفاق سلام جرت مناقشته خلال اجتماع تشاوري بين سلفاكير ومشار في نيروبي في السابع والعشرين من الشهر ذاته (٥٧).

وبعد توقف دام أربعة أشهر لعملية السلام، عقدت الصيغة الموسعة للإيجاد اجتماعاً في الفترة من ٢١-٢٣ يوليو ٢٠١٥ لاستعراض مشروع اتفاق السلام. وفي اليوم التالي، سلموا المشروع للأطراف التي استأنفت بدورها المفاوضات حوله في أديس أبابا في ٦ أغسطس ٢٠١٥، وكانت هناك خلافات رئيسية حول تقاسم السلطة بين الرئيس والنائب الأول، وتوزيع المناصب في حكومات ولايات الوحدة، وأعلى النيل، وجونجلي، والترتيبات الأمنية (٥٨). وفي ١٧ أغسطس ٢٠١٥، وقع ريك مشار وباجان أموم الصيغة النهائية لـ "اتفاق حل الصراع في جمهورية جنوب السودان" ARCSS، بينما تحفظ سلفاكير على بعض بنوده وطلب مهلة ١٥ يوماً للتشاور، ثم اضطر لتوقيعه لاحقاً في جوبا في السادس والعشرين من الشهر ذاته (٥٩).

ونص الاتفاق ARCSS على أن تكون هناك فترة مدتها ٩٠ يوماً من تاريخ التوقيع هي الفترة ما قبل الانتقالية، يليها تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية لمدة ٣٠ شهراً، هي الفترة الانتقالية، وتقوم الحكومة بإجراء انتخابات عامة قبل انتهاء الفترة الانتقالية بـ ٦٠ يوماً على الأقل. ويتم تقاسم السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية على النحو التالي: ٥٣٪ من الحقائق الوزارية للحكومة (١٦ وزيراً)، ٢٣٪ للمعارضة المسلحة (١٠ وزراء)، ٧٪ للمحتجزين السابقين (وزيران)، ٧٪ للأحزاب السياسية الأخرى (وزيران). أما تقاسم السلطة على مستوى حكومات الولايات، فيكون في ولايات الوحدة، وجونجلي، وأعلى النيل على النحو التالي: ٤٦٪ للحكومة، ٤٠٪ للمعارضة المسلحة، ٧٪ للمحتجزين السابقين، ٧٪ للأحزاب السياسية الأخرى. وفي الولايات السبع الأخرى، يكون نصيب الحكومة ٨٥٪، والمعارضة المسلحة ١٥٪. ويتكون هيكل السلطة التنفيذية للحكومة الانتقالية من الرئيس، والنائب الأول للرئيس، ونائب الرئيس، والوزراء، ونواب الوزراء.

انتهاكات خطيرة بحق المدنيين خلال ذلك الشهر. وأكد مقرر عملية السلام، التي تقودها الإيجاد الرئيس أوهورو كينياتا، في الذكرى العشرين لأحداث الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا، أن المنطقة لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء الفظائع التي ترتكب بحق المدنيين في جنوب السودان، ولن يتم السماح بحدوث الإبادة الجماعية مجدداً في المنطقة (٤٥).

وخلال جولة المحادثات التي عقدتها الإيجاد في ٢٨ أبريل ٢٠١٤، وقعت الحكومة والجناح المعارض وثيقة إعادة الالتزام بالبنود المتعلقة بالقضايا الإنسانية في اتفاق وقف الأعمال القتالية (٤٦)، كما نجح وسطاء الإيجاد في التاسع من مايو ٢٠١٤ في إبرام اتفاق حل الأزمة في جنوب السودان Agree-ment to Resolve the Crisis in South Sudan سلفاكير وريك مشار، وأكد الاتفاق على ضرورة وقف فوري لكل الأعمال القتالية خلال ٢٤ ساعة، وتيسير النشر الكامل لآلية الرصد والتحقق التابعة للإيجاد، وفتح ممرات لتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين، والانخراط في مناقشات جادة حول الأجندة التي يحددها وسطاء الإيجاد، والاجتماع في غضون شهر تحت رعاية الإيجاد لمواصلة إحراز تقدم وحل الأزمة في البلاد (٤٧).

وتنفيذاً للاتفاق، شرعت الإيجاد في عقد مفاوضات متعددة الأطراف لأصحاب المصلحة في جنوب السودان. وانطلقت الجولة الرابعة لمحادثات السلام في ٩ يونيو ٢٠١٤، وركزت على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية (٤٨). وطالبت الإيجاد في قمتها الاستثنائية السادسة والعشرين سلفاكير ومشار بالشروع في حوار حول تشكيل الحكومة والانتهاج منه في غضون ٦٠ يوماً، وحذرت بأنها ستتخذ مزيداً من الإجراءات الجماعية للضغط على أي طرف لا يفي بالتزاماته (٤٩). ومع ذلك، فشلت الجولة الخامسة لمحادثات السلام التي عقدت في ٢٠ يوليو ٢٠١٤ بسبب رفض المعارضة المشاركة فيها (٥٠). وخلال قمة الإيجاد الاستثنائية السابعة والعشرين، وقعت الحكومة والجناح المعارض في ٢٥ أغسطس مصفوفة تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية (٥١)، وأكدت الإيجاد أنها ستواجه أي انتهاك للاتفاق ومصفوفة تنفيذه بعمل قوى وحاسم (٥٢).

وخلال الجولة السادسة لمحادثات السلام التي عقدت في ١٠ نوفمبر ٢٠١٤، بدت الإيجاد أكثر جدية في تحذير الأطراف بضرورة الالتزام بما تم الاتفاق عليه خلال الجولات السابقة (٥٣). وعقد وسطاء الإيجاد جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة والجناح المعارض خلال الفترة من ٢٨ يناير حتى أول فبراير ٢٠١٥، وقع خلالها سلفاكير ومشار وثيقة "مناطق الاتفاق بشأن إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية"، وأكدت دخول الطرفين في مفاوضات مباشرة بدءاً من ١٩ فبراير ٢٠١٥ لمناقشة القضايا المتعلقة، وتوقيع اتفاق سلام بشأنها في موعد أقصاه الخامس من مارس ٢٠١٥، على أن تبدأ المرحلة ما قبل الانتقالية في مطلع أبريل ٢٠١٥ وتستمر لمدة ثلاثة أشهر، ويعقبها تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية في موعد أقصاه ٩ يوليو ٢٠١٥، وتستمر لمدة ٣٠ شهراً (٥٤).

والاتحاد الإفريقي لإنهاء المعاناة التي يتعرض لها شعب جنوب السودان، وتيسير الحل المستدام والمبكر للصراع. وناشدت القمة الاتحاد الإفريقي إجراء تحقيق مستقل حول القتال الذي حدث في جوبا لتحديد المسؤولين عنه وضمان محاسبتهم (٦٧). واستجابة لمطلب الإيجاد، قرر مجلس الأمن في ١٢ أغسطس ٢٠١٦ نشر قوة حماية إقليمية في جوبا قوامها أربعة آلاف فرد لفترة انتقالية مدتها خمسة أشهر (٦٨)، ولكن لم يبدأ النشر التدريجي للقوة إلا بعد مرور عام على قرار نشرها.

واتضح للإيجاد بمرور الوقت أن تعيين تابان دينج كنائب أول للرئيس لم يجلب معه أعدادا كبيرة من المتمردين المقاتلين كما كان متوقعا، لأن ولاء الغالبية العظمى من هؤلاء لرياك مشار، وبالتالي فإن إقصاء مشار خارج عملية التفاوض يجعل العملية معيبة (٦٩). وقررت الإيجاد، خلال قمعتها الاستثنائية الحادية والثلاثين، التي عقدت في أديس أبابا في ١٢ يونيو ٢٠١٧، إنشاء منتدى رفيع المستوى لتنشيط اتفاق حل الصراع في جنوب السودان HLCRF، وذلك لجمع أطراف الاتفاق مع الأطراف الأخرى التي كانت مستبعدة، ومناقشة الإجراءات الملموسة لاستعادة وقف إطلاق النار الدائم، والتطبيق الكامل لاتفاق السلام، ومراجعة وتطوير جدول زمني منقح وواقعي. وتقرر تفويض مجلس وزراء الإيجاد لعقد المنتدى على وجه السرعة وتيسيره، وقيام الأمين التنفيذي للإيجاد ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم بتوفير الترتيبات التنظيمية واللوجيستية اللازمة. كما قررت القمة تعيين السفير إسماعيل وايس Ismail Wais مبعوثا خاصا للإيجاد في جنوب السودان (٧٠).

وأجرت الإيجاد سلسلة مشاورات متعددة الأطراف حول السبل الممكنة لتنشيط اتفاق السلام، كما أجرى مجلس وزرائها، بالتعاون مع إسماعيل وايس، وفرقة العمل المعنية بمنتدى التنشيط، مشاورات ما قبل إطلاق المنتدى Pre-Forum Con-sultations، وذلك خلال الفترة من ٢٨ سبتمبر حتى أول نوفمبر ٢٠١٧ في جنوب السودان، وإثيوبيا، والسودان، وجنوب إفريقيا. وأكد التقرير الذي صدر في ختام هذه المشاورات أن معظم المشاركين رحبوا بمبادرة التنشيط وعدوها جاءت في الوقت المناسب لاستعادة تنفيذ اتفاق حل الصراع، وتحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان (٧١).

وعقدت الإيجاد المرحلة الأولى من منتدى التنشيط خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠١٧. وفي ختام هذه المرحلة، وقعت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، والجناح المعارض بقيادة مشار، والمحتجزون السابقون، وجبهة الخلاص الوطني، وعشر حركات وأحزاب معارضة أخرى اتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية CoHA. ووقع رؤساء دول وحكومات الإيجاد كضامنين للاتفاق (٧٢).

وبمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٧، تعرض لعدة انتهاكات مثبتة نفذتها قوات الجيش الشعبي والجناح المعارض (٧٣). وطالب مجلس وزراء الإيجاد جميع الأطراف بإجراء تحقيق بشأن تلك الانتهاكات والإبلاغ عن نتائجه في غضون شهر واحد (٧٤)، ولكن لم يمثل الطرفان، وهو ما عده

وتختار المعارضة المسلحة من يشغل منصب النائب الأول للرئيس الذي يتولى مهام أكبر من مهام نائب الرئيس (٦٠).

وشدد الاتفاق على ضرورة إعلان الحكومة والمعارضة المسلحة وقفا دائما لإطلاق النار، والانسحاب الكامل للقوات الأجنبية المتحالفة مع الطرفين خلال ٤٥ يوما، وإعادة نشر جميع القوات العسكرية الموجودة في جوبا خارج دائرة نصف قطرها ٢٥ كم من قلب العاصمة، تبدأ بعد ٣٠ يوما من توقيع الاتفاق، وتستكمل بعد ٩٠ يوما، وغير ذلك من الترتيبات والآليات الأمنية. وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية، أكد الاتفاق توسيع المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ليتكون من ٤٠٠ عضو، كما تضمن الاتفاق بنودا أخرى تتعلق بالمساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار، والإدارة الاقتصادية والمالية، والعدالة الانتقالية، والمساءلة، والمصالحة، وغيرها (٦١).

وواصلت الإيجاد جهودها لتذليل الخلافات التي نشبت بين أطراف الاتفاق، وأدت إلى تأخير وعرقلة عملية تنفيذه، وقامت في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥ بتنصيب اللجنة المشتركة للرصد والتقييم JMEC برئاسة فيستوس موجاي Festus Mogae، رئيس بتسوانا الأسبق، للتأكد من التنفيذ الحرفي والكامل للاتفاق ARCSS (٦٢). كما طالبت بتطبيق خطة الحكومة الرامية لتقسيم جنوب السودان إلى ٢٨ ولاية، لأنها تتناقض مع اتفاق السلام، وحثت على التشكيل السريع لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (٦٣)، وهو ما حدث بالفعل في ٢٦ أبريل ٢٠١٦.

وبعد المواجهات التي اندلعت في ٧ يوليو ٢٠١٦ ومغادرة مشار جوبا متوجها إلى الكونغو الديمقراطية، ثم جنوب إفريقيا لتلقى العلاج، لعبت الإيجاد -حسبما أكد البعض- دورا في إحباط مخططة للعودة إلى معسكره في باجاك Pagak في جنوب السودان لمواصلة القتال، اعتقادا منها بأن بقاءه في جنوب إفريقيا يعد الخيار الأفضل لعملية السلام، وبالتالي اضطر للبقاء فيها لفترة طويلة (٦٤).

وشدد مجلس وزراء الإيجاد، خلال قمة استثنائية عقدها في نيروبي في ١١ يوليو ٢٠١٦، على ضرورة تحمل سلفاكير ومشار مسئولياتهما واتخاذ تدابير فورية لوقف القتال المستمر بلا هوادة في جوبا (٦٥). كما طالب رؤساء دول وحكومات الصيغة الموسعة للإيجاد، خلال قمة استثنائية عقدت في كيجالي في ١٦ يوليو ٢٠١٦ بإجراء تحقيق عاجل لضمان محاسبة المسؤولين عن خرق القانون والنظام، وناشدوا مجلس الأمن تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة وتعديل ولايتها لتشمل نشر قوة حماية إقليمية لفصل الأطراف المتحاربة، وحماية المنشآت والمدنيين، وتهدة جوبا (٦٦).

وبعد أقل من ثلاثة أسابيع، عقد رؤساء دول وحكومات الصيغة الموسعة للإيجاد قمة استثنائية أخرى حول جنوب السودان في ٥ أغسطس ٢٠١٦، أكدوا خلالها أن الوضع في جنوب السودان يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار الإقليمي، وأن دول الجوار تتحمل عبئا ثقيلا منذ اندلاع الصراع، وأن المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن، يتحمل واجبا ومسئولية أخلاقية للتصرف بحزم وسرعة لدعم جهود الإيجاد

٢٠١٨، حيث توصل ممثلو الحكومة، والجناح المعارض، وتحالف المعارضة في ٦ يوليو ٢٠١٨ لاتفاق حول قضايا الترتيبات الأمنية المعلقة، أكد ضرورة مراقبة وقف إطلاق النار الدائم، وتدريب وإعادة انتشار القوات الموحدة الضرورية خلال الفترة ما قبل الانتقالية وفيما لا يتجاوز ثمانية أشهر، والاستمرار خلال الفترة الانتقالية التي تدوم لمدة ٣٦ شهرا في تدريب وحدات من الجيش والشرطة وقوات الأمن وغيرها من الخدمات، ونشرها في جميع أنحاء البلاد وفق خطة محددة، وأن تتكون اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة JTSC من ١٦ عضوا، نصفهم من الحكومة، والنصف الآخر من المعارضة (٥ من الجناح المعارض و٣ من تحالف المعارضة)، وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة لوقف إطلاق النار JMCC على المستوى الوطني، ولجان على مستوى الولايات، وفرق عسكرية مشتركة في المقاطعات. وقد وقع مبعوث الإيجاد الخاص لجنوب السودان ووزير الدفاع السوداني كشاهدين على الاتفاق (٨١).

كما توصلت الأطراف في ٥ أغسطس ٢٠١٨ لاتفاق حول قضايا الحكم المعلقة، أكد أن النظام الفيدرالي للحكم هو مطلب شعبي، ويتعين على حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة Revitalized TGoNU التي سيتم تشكيلها تلبية ذلك المطلب من خلال نقل مزيد من السلطات والموارد إلى المستويات الأدنى للحكم. وبحسب الاتفاق، يظل سلفاكير يشغل منصب رئيس الدولة خلال الفترة الانتقالية، بينما يتولى مشار منصب النائب الأول للرئيس، ويكون هناك أربعة نواب آخرين (اثنان ترشحهما الحكومة، ومرشح لكل من تحالف المعارضة والمحتجزين السابقين). ويتكون مجلس الوزراء في الحكومة المنشطة من ٣٥ وزيرا، يتم توزيعهم على النحو التالي: ٢٠ وزيرا للحكومة، و٩ وزراء للجناح المعارض، و٣ وزراء لتحالف المعارضة، ووزيران للمحتجزين السابقين، ووزير واحد للأحزاب السياسية الأخرى. بينما على مستوى حكومات الولايات، يتم توزيع النسب على النحو التالي: ٥٥٪ للحكومة، و٢٧٪ للجناح المعارض، و١٠٪ لتحالف المعارضة، و٨٪ للأحزاب السياسية الأخرى. وتتكون الجمعية الوطنية التشريعية الانتقالية من ٥٥٠ عضوا، يتم توزيعهم على النحو التالي: ٣٣٢ عضوا للحكومة، و١٢٨ عضوا للجناح المعارض، و٥٠ عضوا لتحالف المعارضة، و٣٠ عضوا للأحزاب السياسية الأخرى، و١٠ أعضاء للمحتجزين السابقين. وفيما يتعلق بعدد وحدود الولايات، أكد الاتفاق قيام الأمانة التنفيذية للإيجاد بتعيين لجنة مستقلة للحدود IBC لمعالجة هذه المسألة، ولجنة فنية للحدود TBC لتحديد وتعيين المناطق القبلية في جنوب السودان حسما كانت في أول يناير ١٩٥٦ والمناطق المتنازع عليها. وقد وقعت الإيجاد، ضمن الشهود، الاتفاق، في حين وقعت السودان وأوغندا كضامنين للاتفاق (٨٢).

وقرر رؤساء دول وحكومات الإيجاد، خلال قمة استثنائية عقدت في الخرطوم في اليوم ذاته، أن يواصل الرئيس السوداني تيسير المحادثات في الخرطوم بنفس الروح والنشاط حتى يتم توقيع اتفاق السلام المنشط، وأن يدعم أوهورو كينياتا المحادثات من خلال إرسال فريق من الخبراء للخرطوم للمساعدة في إنهاء

المجلس بمنزلة خرق واضح للمادة ١٣ من الاتفاق CoHA، وأنه سيتخذ الإجراءات المناسبة في مواجهة ذلك (٧٥).

وعقدت الإيجاد المرحلة الثانية من منتدى التنشيط HLRF في أديس أبابا خلال الفترة من ٥ إلى ١٦ فبراير ٢٠١٨ وذلك لإجراء التعديلات الضرورية اللازمة على اتفاق السلام ARCSS وضمان تنفيذه بالكامل وفق أطر زمنية واقعية، وإعادة عملية السلام إلى مسارها مرة أخرى، واستعادة السلام الدائم في نهاية المطاف. وبناء على مشاورات مع الأطراف المختلفة، قدم الوسطاء تعديلات للفصلين الأول والثاني من الاتفاق، وأجريت مباحثات غير مكتملة حولهما (٧٦).

وقام مجلس وزراء الإيجاد بدبلوماسية مكوكية للتواصل مع مختلف الأطراف لتضييق الفجوة الكبيرة فيما بينها، وعقدت جولة جديدة من منتدى التنشيط خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٣ مايو ٢٠١٨، ولكنها لم تسفر عن نتائج ذات قيمة فيما يتعلق بتسوية قضايا الحكم والأمن المعلقة (٧٧). وبالتالي، قدم فريق الوساطة مقترحا منقحا Revised Bridging Proposal في هذا الإطار، واعتمده مجلس وزراء الإيجاد، وقرر إجراء جولة أخرى من المشاورات المكثفة لتحقيق توافق بشأنه، وأوصى بإجراء مشاورات مع رؤساء دول وحكومات الإيجاد بشأن عقد قمة استثنائية ولقاء مباشر "وجها لوجه" بين سلفاكير ورياك مشار قبل مطلع يوليو ٢٠١٨ (٧٨).

وتنفيذا لتوصية المجلس، استضافت أديس أبابا محادثات مباشرة بين سلفاكير ورياك مشار في ٢٠ يونيو ٢٠١٨، وتعد الأولى من نوعها منذ اندلاع القتال بينهما في ٧ يوليو ٢٠١٦. وفي اليوم التالي، قررت قمة استثنائية لرؤساء دول وحكومات الإيجاد حول جنوب السودان تفويض الرئيس السوداني لتيسير جولة ثانية من المحادثات المباشرة بين سلفاكير ومشار في غضون أسبوعين للبناء على مخرجات محادثات أديس أبابا، وحل القضايا المعلقة، على ضوء المقترح المنقح المقدم من مجلس وزراء الإيجاد، ومناقشة التدابير الواجب اتخاذها لإعادة تأهيل اقتصاد جنوب السودان من خلال التعاون الثنائي بين البلدين. كما قررت القمة تولى الرئيس الكيني مهمة تيسير جولة ثالثة من المحادثات المباشرة في نيروبي لإكمال عملية تنشيط اتفاق السلام (٧٩).

وهكذا، انتقلت المحادثات المباشرة إلى الخرطوم بدءا من ٢٥ يونيو ٢٠١٨. وبعد يومين من المباحثات، وقع سلفاكير، ومشار، وتحالف المعارضة، والمحتجزون السابقون، والأحزاب السياسية الأخرى "إعلان الخرطوم" في ٢٧ يونيو ٢٠١٨، الذي أكد ضرورة وقف دائم لإطلاق النار في عموم البلاد يدخل حيز التنفيذ في غضون ٧٢ ساعة، ودعوة الإيجاد والاتحاد الإفريقي لنشر القوات اللازمة للإشراف على وقف إطلاق النار، وأن تكون الترتيبات الأمنية التي سيتم تبنيها شاملة وذات صبغة قومية وخالية من الانتماءات القبلية والإثنية، وضرورة التوصل لاتفاق حول مقترح الإيجاد المنقح قبيل انتهاء هذه الجولة من المباحثات (٨٠).

وبمشاركة مبعوث الإيجاد الخاص لجنوب السودان، تواصلت المفاوضات في الخرطوم على مدى شهرى يوليو وأغسطس

وأكدت الأطراف الراضية للاتفاق أنه لم يعالج الأسباب الجذرية للصراع، وأن الأطراف الإقليمية الضامنة فرضته على الأطراف. وأعلنت المجموعة المنشقة عن تحالف المعارضة تعيين توماس سواكا رئيساً لها، وأطلقت على نفسها في ١٧ نوفمبر ٢٠١٨ مسمى التحالف الديمقراطي الوطني لجنوب السودان SSNDA. ودخلت والإيجاد، والحكومة، وزعماء المعارضة الموقعون على الاتفاق في حوار مع غير الموقعين لإقناعهم بالمشاركة في الجهود الرامية لتنفيذ الاتفاق (٨٨).

وخلال احتفال أقيم في جوبا في ٣١ أكتوبر ٢٠١٨ بمناسبة توقيع الاتفاق المنشط، أكد سلفاكير أن هذا الاتفاق يختلف عن الاتفاق السابق من أربعة أوجه، أولها أن كل أطراف الصراع أدركت أن الحل السلمي بات الخيار الوحيد. ثانيها أن الوساطة على خلاف الجولات السابقة، كانت نزيهة وأكثر تركيزاً وفهماً للقضايا محل الخلاف. ثالثها أنه لم يتم إكراه الأطراف على توقيع الاتفاق، بل وقعت بإرادتها الكاملة. رابعها وأخيراً أن بعض بنود الاتفاق السابق كان من شأنها تقسيم البلاد. أما في الاتفاق الحالي، فقد تم تغيير هذه الأحكام الإشكالية بشكل توافقي مناسب (٨٩). وتعهد مجلس وزراء الإيجاد بالإسهام في تعبئة وحشد مزيد من الموارد لتنفيذ الاتفاق المنشط. ووجه المبعوث الخاص للإيجاد بالتواصل مع زعماء المجموعات غير الموقعة لإشراكهم في تنفيذ الاتفاق، وإلا فسيتم تصنيفهم كمعرقلين لعملية السلام (٩٠).

ورغم الالتزام بوقف إطلاق النار الدائم في معظم أنحاء البلاد خلال الفترة ما قبل الانتقالية، واستمرار عملية بناء الثقة بين الأطراف، وعودة زعماء كبار من المعارضة إلى جوبا للمشاركة في مختلف المؤسسات والآليات المنشأة بموجب الاتفاق، فإن الأطراف لم تحرز تقدماً كبيراً على صعيد تنفيذ الاتفاق، وانصب التركيز على القضايا الإجرائية، ولم يتم الالتزام بالمواعيد المحددة في الجداول الزمنية للوفاء بالمعايير السياسية والأمنية الخاصة بالفترة ما قبل الانتقالية (٩١).

ونتيجة لعدم إحراز تقدم كبير على مدى الأشهر الثمانية، قرر أطراف الاتفاق خلال اجتماع عقد في أديس أبابا في ٢-٣ مايو ٢٠١٩ تمديد الفترة ما قبل الانتقالية لمدة ستة أشهر إضافية. ووافقت الإيجاد على طلب أطراف الاتفاق بتمديد الفترة ما قبل الانتقالية، ووجهت باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتسريع وتيرة تنفيذ المهام المعلقة داخل الجدول الزمني، وبما لا يتجاوز الأشهر الستة الإضافية. وسمح مجلس وزراء الإيجاد للمبعوث الخاص بعقد جولة واحدة من المفاوضات مع الأطراف غير الموقعة، خاصة توماس سواكا وبول مالونج، لإقناعها بالانضمام للاتفاق أو مواجهة العواقب (٩٢).

وبعد التمديد، استمر التباطؤ في تنفيذ الاتفاق. وقد أوضح تقرير لجنة الرصد والتقييم المعاد تشكيلها RJMEC عن الربع الثاني لعام ٢٠١٩ أنه حتى نهاية يونيو ٢٠١٩، ظلت هناك ١٥ مهمة معلقة، من بينها مسائل حاسمة، مثل تجميع وتدريب جيش موحد، والاتفاق على عدد وحدود الولايات، وتكوين مجلس الولايات وإعادة هيكلته. وفي الوقت ذاته، ظل العمل جارياً في ١٧

عملية تنشيط اتفاق السلام (٨٣). وفي أواخر أغسطس ٢٠١٨، وقعت الأطراف بالأحرف الأولى مسودة الاتفاق المنشط (٨٤)، وجرى توقيعها النهائي في أديس أبابا في ١٢ سبتمبر ٢٠١٨ على هامش قمة الإيجاد الاستثنائية الثالثة والثلاثين. وطالبت القمة الموقعين على الاتفاق بالالتزام الكامل بتنفيذه وفق الأطر الزمنية المحددة (٨٥).

وقد جاء الاتفاق المنشط لحل الصراع في جمهورية جنوب السودان R-ARCSS منسجماً مع مشاورات منتدى التنشيط ومتضمناً الاتفاقات التي تم توقيعها خلال مباحثات الخرطوم، وأكد أنه ستكون هناك فترة مدتها ثمانية أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق، هي الفترة ما قبل الانتقالية، يتم خلالها تنفيذ المهام الموكلة للجنة الفنية للحدود TBC، واللجنة المستقلة للحدود IBC، ولجنة الاستفتاء على عدد وحدود الولايات RCNBS، وعملية المصالحة الوطنية وتضميد الجراح، والترتيبات الأمنية المتفق عليها، ودمج الاتفاق في الدستور الانتقالي، ومراجعة وصياغة القوانين بما يتوافق مع الاتفاق، وغير ذلك من الأنشطة التي توافق عليها الأطراف. وبانتهاء الفترة ما قبل الانتقالية، يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية منشطة RTGoNU تقود البلاد طوال الفترة الانتقالية التي تمتد لمدة ٣٦ شهراً، وتقوم هذه الحكومة بإجراء الانتخابات العامة قبل انتهاء الفترة الانتقالية بـ ٦٠ يوماً لاختيار حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي (٨٦).

وبحسب الاتفاق، صارت الإيجاد، التي وقع رؤساء دولها وحكوماتها كضامنين له، مكلفة بعدة مهام بالغة الأهمية لإتمام التنفيذ الكامل للاتفاق، بما في ذلك تعيين اللجنة المستقلة للحدود، واللجنة الفنية للحدود، والمشاركة بسبعة أعضاء في اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها RJMEC المخولة بالإشراف على تنفيذ الاتفاق، والمشاركة في مجلس صندوق إعادة الإعمار BSRF، ورئاسة آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار، والترتيبات الأمنية الانتقالية CTSAMVM والسكرتارية الخاصة بها، وتولى منصبى رئيس ونائب رئيس اللجنة الوطنية للتعديلات الدستورية، NCAC، والمشاركة في لجنة الإصلاح القضائي JRC.

وقد صدق الجناح المعارض بقيادة مشار على الاتفاق المنشط في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٨ دون إبداء أية تحفظات، وكذلك صدقت عليه باقى الأطراف الموقعة بحلول منتصف أكتوبر ٢٠١٨، بالإضافة إلى المجلس التشريعي الوطني الانتقالي (٨٧). ولكن في مقابل ذلك، رفض بعض المؤسسين لتحالف المعارضة SSOA توقيع الاتفاق، وهم جبهة الخلاص الوطني NAS بزعامة توماس سواكا، والحركة الديمقراطية الشعبية PDM بزعامة حكيم داريو موى، والتحالف الجمهورى الديمقراطى المتحد UDRA بزعامة جاتويش تيتش، وفصيل من الحركة الوطنية الديمقراطية NDM بزعامة إيمانويل يوانز، وفصيل من الحركة الوطنية من أجل التغيير SSNMC بزعامة فاكيندى يونفو. كما أعلنت أطراف أخرى خارج نطاق تحالف المعارضة رفضها للاتفاق، مثل الجبهة المتحدة لجنوب السودان SSUF/A بقيادة بول مالونج، والحركة الشعبية الحقيقية لتحرير السودان R-SPLM بزعامة باجان أموم.

الانتقالية المنشطة وتحقيق السلام الدائم(١٠٠). وبالفعل، مهدت هذه الخطوة الطريق لبدء تشكيل الحكومة المنشطة، حيث أدى مشار اليمين الدستورية كنائب أول للرئيس فى ٢١ فبراير ٢٠٢٠، كما أدى كل من جيمس واني إيجا، وتابان دينج جاي، ورييكا جارنج، وحسين عبد الباقي اليمين الدستورية كنواب للرئيس، وأعلن فى ١٢ مارس ٢٠٢٠ عن تشكيل مجلس الوزراء بكامل هيئته.

ورغم أهمية تشكيل الحكومة المنشطة RTGONU، فإنها لم تكن غاية فى حد ذاتها، وإنما وسيلة وبداية لمرحلة جديدة. وتعهد مجلس وزراء الإيجاد فى ٢٣ أبريل ٢٠٢٠ بمضاعفة جهوده لحشد الدعم اللازم لعملية السلام فى جنوب السودان، حتى تتوج الفترة الانتقالية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وكلف المبعوث الخاص للإيجاد بالعمل مع لجنة السلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقى لإجراء تقييم لاحتياجات ما بعد الصراع فى جنوب السودان(١٠١).

وبتشكيل الحكومة المنشطة، دخلت البلاد فى خضم المرحلة الانتقالية، وينتظرها الكثير من المهام بالغة التعقيد. ويتعين على الإيجاد بذل مزيد من الجهود لدفع الأطراف للوفاء بالتزاماتها والمضى قدما فى تنفيذ اتفاق السلام، ومنعها من العودة للوراء من خلال استخدام حزمة أكثر صرامة من العقوبات.

ثالثا- جهود الاتحاد الإفريقى لتسوية وإنهاء الصراع فى جنوب السودان:

جاءت استجابة الاتحاد الإفريقى للصراع فى جنوب السودان سريعة ومتماشية مع جهود الإيجاد، حيث أعلن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى PSC فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٣ رفض الاتحاد الإفريقى استخدام القوة لتسوية الخلافات السياسية، وترحيبه بمبادرة الإيجاد لإرسال وفد وزارى إلى جوبا لنزع فتيل التوتر، وأصدر توجيهات لفريق التنفيذ رفيع المستوى التابع للاتحاد AUHIP باتخاذ جميع المبادرات اللازمة لتسوية الصراع بالتنسيق مع رئيس الإيجاد(١٠٢). ووافق مفوض السلم والأمن للاتحاد الإفريقى آنذاك، رمضان العمامرة، وفد الإيجاد الوزارى الذى زار جوبا.

وحذر مجلس السلم والأمن من خطورة تصاعد التعبئة العرقية من قبل المتحاربين بعدها قدرة على إحداث معاناة إنسانية هائلة، وتمزيق النسيج الاجتماعى، وتقويض مؤسسات الحكم والأجهزة الأمنية، وتهديد بقاء الدولة. وحث المجلس أطراف الصراع على الوقف الفورى لهذه التعبئة، وأى تحريض أو رسائل عدائية، وتوعد المتورطين فيها بالعواقب الوخيمة لأفعالهم(١٠٣). وعقد المجلس اجتماعا مهما على مستوى رؤساء الدول والحكومات فى مدينة بانجول فى جامبيا فى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣ لمناقشة تطورات الأوضاع فى جنوب السودان، وجرى خلاله تأكيد رفض التغيير غير الدستورى للحكومات، والمطالبة بوقف فورى وغير مشروط للأعمال القتالية، والدخول فى حوار شامل من أجل حل الصراع. وقرر المجلس إنشاء لجنة للتحقيق فى الانتهاكات التى ارتكبت، وتقديم توصيات حول أفضل السبل

مهمة أخرى. ومن ثم، فإن ٢٧ مهمة فقط هى التى تم الانتهاء منها من إجمالى ٥٩ مهمة تتضمنها المرحلة ما قبل الانتقالية(٩٣). وفى محاولة لتسريع وتيرة التنفيذ، عقد مجلس وزراء الإيجاد اجتماعا تشاوريا مع أطراف الاتفاق فى أديس أبابا فى ٢١ أغسطس ٢٠١٩، وطالب بالانتهاء من تجميع وتدريب ونشر ما لا يقل عن ٥٠٪ من القوات الموحدة الضرورية البالغ عددها ٨٣ ألف جندي قبل نهاية سبتمبر ٢٠١٩(٩٤).

فى تلك الأثناء، قامت الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط بتكوين تحالف جديد أطلقت عليه تحالف حركات المعارضة فى جنوب السودان SSOMA، تشكل من التحالف الديمقراطى الوطنى لجنوب السودان SSNDA، بزعامة توماس سواكا، والحركة الشعبية الحقيقية لتحرير السودان R-SPLM، بزعامة باجان أموم، والجبهة المتحدة لجنوب السودان SSUF/ A، بزعامة بول مالونج. وأصدر القادة الثلاثة إعلان مبادئ فى ٣٠ أغسطس ٢٠١٩ أكدوا فيه أن الأزمة التى تشهدها البلاد ذات طبيعة سياسية، وتحتاج إلى حل سياسى، وأنهم ملتزمون بالعمل معا لحل الصراع من خلال معالجة الأسباب الجذرية، وإقامة نظام حكم اتحادى ديمقراطى، والعودة للولايات العشر خلال الفترة الانتقالية القادمة(٩٥).

وأيدت الإيجاد مخرجات قمة عنيتي(٩٦)، التى عقدت فى ٧ نوفمبر ٢٠١٩ بمشاركة يورى موسيفينى، وعبدالفتاح البرهان، وسلفاكير، ورياك مشار، لاسيما ما يتعلق بتمديد الفترة ما قبل الانتقالية لمدة مئة يوم إضافية بدءا من ١٢ نوفمبر. وأكد مجلس وزراء الإيجاد، خلال قمة استثنائية عقدها فى ١٠ نوفمبر ٢٠١٩، ضرورة وضع خريطة طريق وخطة تنفيذية لضمان الانتهاء من المهام المعلقة خلال المئة يوم. وكلف مبعوث الإيجاد الخاص بتنظيم ورشة عمل عاجلة للآليات الأمنية فى جوبا، وتيسير عقد اجتماع لأطراف الاتفاق لحل مسألة عدد الولايات وحدودها(٩٧).

كما حث رؤساء دول وحكومات الإيجاد أطراف الاتفاق على إنجاز مهام المرحلة ما قبل الانتقالية فى غضون المئة يوم، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة فى نهاية هذه الفترة، وطالبوا المجتمع الدولى برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب السودان والسودان لتمكينهما من إعادة بناء اقتصاديهما(٩٨). وشاركت الإيجاد كمراقب فى أول اجتماع رسمى بين حكومة جنوب السودان، وتحالف حركات المعارضة SSOMA الذى عقد فى روما خلال يومى ١١ و١٢ يناير ٢٠٢٠، وجرى خلاله الاتفاق على استمرار الحوار بالتشاور مع الإيجاد، والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الصادر فى ديسمبر ٢٠١٧ لخلق أجواء مناسبة للحوار(٩٩).

وتكامل الدور الحاسم الذى لعبه رؤساء دول وحكومات الإيجاد لتسوية مسألة عدد الولايات وحدودها بقرار أصدره سلفاكير فى منتصف فبراير ٢٠٢٠ بالعودة إلى الولايات العشر القديمة، بالإضافة إلى ثلاث مناطق إدارية جديدة هى أبى Ab-yei، وييبور Pibor، روينج Ruweng. ووصف إسماعيل وائس القرار بالجرئ والمحورى لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية

فرض عقوبات على جميع الأطراف التي لا تزال تقوض اتفاق وقف الأعمال القتالية، وتعيق العملية السياسية. وبعد انتهاء مفوضية الاتحاد الإفريقي من مشاوراتها المتعلقة بتكوين اللجنة المعنية بجنوب السودان C5 والتي تشكلت من الجزائر، وتشاد، ورواندا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، طالب المجلس للجنة بأن تعقد اجتماعا على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أقرب وقت ممكن لتحديد قواعد عملها، ووضع خطة عملية لدعم الإيجاد. كما طالب المفوضية بتقديم كل الدعم اللازم للجنة من أجل تمكين الاتحاد الإفريقي من القيام بدوره الكامل في البحث عن حل دائم للصراع (١١٠).

وفور مباشرة مهامها، عقدت اللجنة C5 اجتماعا تشاوريا مع رؤساء دول وحكومات الإيجاد في ١٣ يونيو ٢٠١٥ في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا. وقام رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بتعيين ألفا عمر كوناري، رئيس مالي الأسبق، كممثل أعلى للاتحاد الإفريقي في جنوب السودان (١١١)، وأصبح كوناري واللجنة المعنية بجنوب السودان جزءا من الصيغة الموسعة للإيجاد.

وقد كانت مهمة كوناري هي تعزيز وساطة الإيجاد والتفاعل الإيجابي مع قادة دولة الإبقاء على اتصالات وثيقة مع الأطراف في جنوب السودان وأصحاب المصلحة الآخرين. ورغم أنه لم يكن واضحا كيف تم تقاسم العمل بين وسطاء الإيجاد وكوناري، فإن الرجل لعب دورا فعالا في تشجيع سلفاكير على توقيع اتفاق حل الصراع ARCSS، كما تواصل بشكل بناء مع الرئيسين الأوغندي والسوداني لحل خلافاتهما بشأن وساطة الإيجاد والقضايا ذات الأولوية (١١٢). وقد وقع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي وأعضاء اللجنة المعنية بجنوب السودان C5 كضامنين لاتفاق حل الصراع.

وبعد تجدد القتال في جوبا في ٧ يوليو ٢٠١٦، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعا عاجلا في كيجالي في ١١ يوليو ٢٠١٦، وطالب بوقف فوري لإطلاق النار دون شروط مسبقة، وحذر باتخاذ تدابير صارمة ضد من يرتكب انتهاكات جديدة، وطالب حكومة جنوب السودان باتخاذ تدابير عاجلة لتهيئة الظروف المواتية لعودة جميع المشردين، وإنشاء ممر لتقديم المساعدات الإنسانية، وقرر إيفاد بعثة ميدانية لجنوب السودان لبحث ما يمكن أن تفعله إفريقيا لتسريع وتيرة تنفيذ اتفاق حل الصراع (١١٣).

وأقرت قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي السابعة والعشرون مخرجات قمة رؤساء دول وحكومات الصيغة الموسعة للإيجاد التي عقدت في كيجالي على هامش القمة الإفريقية، لاسيما ما يتعلق بتعزيز بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ودعوة مجلس الأمن لتمديد ولاية البعثة بتفويض منقح، ونشر قوة حماية إقليمية RPF للفصل بين الأطراف المتحاربة وحماية المنشآت الرئيسية والسكان المدنيين، وتجريد جوبا من السلاح (١١٤). وشدد مجلس السلم والأمن على أهمية التنسيق الكامل مع حكومة جنوب السودان من أجل التوصل إلى توافق بشأن مختلف التفاصيل المتعلقة بتكوين القوة وتفويضها

والوسائل لضمان المساءلة وتحقيق المصالحة والوئام بين كل الجماعات (١٠٤).

وساند الاتحاد الإفريقي جهود الوساطة التي قادتها الإيجاد في أديس أبابا في مطلع يناير ٢٠١٤. وقامت نكوسازانا دلاميني زوما، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في ذلك الوقت، بزيارة رسمية إلى جوبا في ٢٠ يناير ٢٠١٤، وأكدت خلالها أن هناك حاجة ملحة لتوقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية من أجل إنهاء المأساة الإنسانية في البلاد (١٠٥). وبعد يومين، توصل الطرفان المتصارعان لاتفاق وقف الأعمال العدائية. وشارك مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن إسماعيل شرقي-Smail Cheruiyot في مراسم توقيع الاتفاق. ووصف الاتحاد الإفريقي هذا التوقيع بأنه خطوة أولى مهمة نحو البحث عن حل دائم للصراع، وطالب الأطراف بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها، والتفعيل المبكر لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار، والتعاون الكامل مع الإيجاد (١٠٦).

ومع تعرض الاتفاق لانتهاكات، أكد مجلس السلم والأمن PSC تصميمه بالتعاون مع الإيجاد على محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات، وطالب لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الإفريقي - التي كانت لا تزال قيد الإنشاء- بتوثيق جميع الانتهاكات، وذلك كجزء من الجهود المبذولة لضمان المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. وأكد المجلس تعاونه الكامل مع الإيجاد في التفعيل المبكر لآلية الرصد والتحقق، وشدد على أهمية إطلاق عملية حوار شامل ومصالحة وطنية، وطالب المفوضية بدعم هذه العملية بالتنسيق مع الإيجاد وفريق الوساطة التابع لها (١٠٧).

وأعلن الاتحاد الإفريقي في ٧ مارس ٢٠١٤ الانتهاء من تشكيل لجنة الاتحاد الإفريقي للتحقيق في جنوب السودان -AU-CISS، برئاسة أولسيجون أوباسانجو، رئيس نيجيريا الأسبق، وعضوية أربعة أشخاص آخرين، وقدمت اللجنة تقريرها الختامي في ١٥ أكتوبر من العام ذاته، وأوضح التقرير أن الأدلة لا تشير إلى وقوع محاولة انقلاب في ١٥ ديسمبر ٢٠١٤، وأن سبب أعمال العنف الأولية التي اندلعت داخل الحرس الرئاسي هو الخلاف حول قرار مزعم بزرع سلاح عناصر النوير، وتطور الصراع بشكل سريع من صراع سياسي داخل الحزب الحاكم إلى قتال عنيف داخل صفوف الجيش، وامتد إلى الجماعات المختلفة في جنوب السودان، نتيجة تفاعل الكثير من العوامل، من بينها الخلافات القديمة، والفشل في تطبيق برامج نزع السلاح، وغياب حكم القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان. وأكد أن الانتهاكات التي تم توثيقها ارتكبت بطريقة نظامية وبوحشية شديدة في معظم الحالات (١٠٨).

وقرر الاتحاد الإفريقي في ٥ ديسمبر ٢٠١٤ إنشاء لجنة الاتحاد الإفريقي الخاصة رفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان AU High-Level Ad-hoc Committee on South Sudan (C5)، تضم خمس دول ممثلة لأقاليم القارة الإفريقية المختلفة، وتعمل على تعزيز الدعم الإفريقي للإيجاد في مساعيها لتحقيق السلام الدائم في جنوب السودان (١٠٩). وأكد مجلس السلم والأمن في ٢٩ يناير و ٢٤ مارس ٢٠١٥ تصميمه على



دعم عملية الوساطة التي تقودها الإيجاد من خلال منتدى التنشيط(١٢٢).

وبناء على توجيهات قمة الاتحاد الإفريقي الحادية والثلاثين، واصلت اللجنة المعنية بجنوب السودان C5 مشاركتها في عملية الوساطة التي جرت في الخرطوم، ووقع الاتحاد الإفريقي ضمن الشهود الاتفاق الذي وقعته الأطراف المتصارعة بشأن قضايا الحكم المعلقة في ٥ أغسطس ٢٠١٨، وعد رئيس المفوضية هذا الاتفاق خطوة مهمة نحو إنهاء الصراع والمعاناة في جنوب السودان(١٢٣). وبمقتضى الاتفاق، صارت اللجنة المعنية بجنوب السودان مخولة بالمشاركة بخمسة أعضاء في اللجنة المستقلة للحدود(IBC)(١٢٤).

كما وقعت مفوضية الاتحاد الإفريقي ضمن الجهات الضامنة للاتفاق المنشط، ودعا الاتحاد الإفريقي أطراف الاتفاق إلى تنفيذه بالكامل من أجل إعطاء دفعة لعملية السلام، وحث المعارضة غير الموقعة على الانضمام إلى الاتفاق دون شروط مسبقة، وطالب المجتمع الدولي بتوفير الدعم السياسي والمالي لعملية السلام(١٢٥). وبحسب الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، فإن مفوضية الاتحاد الإفريقي صارت مخولة بإنشاء إحدى أهم آليات العدالة الانتقالية في جنوب السودان، وهي المحكمة المختلطة لجنوب السودان HCSS، للتحقيق ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي أو قوانين جنوب السودان خلال الفترة من ١٥ ديسمبر ٢٠١٣ حتى نهاية الفترة الانتقالية. وأكد الاتفاق أن المحكمة مستقلة وتتمتع بأسبقية على المحاكم الوطنية في جنوب السودان. ورغم أن الاتفاق لم يحدد موعداً نهائياً لإنشاء المحكمة، فإن مصفوفة التنفيذ الملحق بالاتفاق أكدت ضرورة إصدار تشريع إنشائها في غضون ثلاثة أشهر من تشكيل الحكومة المنشطة، وبعد ذلك يتم تأسيس المحكمة(١٢٦).

كما صار الاتحاد الإفريقي بحسب الاتفاق مشاركا بستم أعضاء في لجنة الرصد والتقييم المعاد تشكيلها RJMEC، ممثل لكل دولة من الدول الخمس أعضاء اللجنة المعنية بجنوب السودان C5، إلى جانب ممثل للمفوضية. وتعد هذه اللجنة من أهم اللجان بحسبانها مخولة بمراقبة تنفيذ الاتفاق والإشراف عليه، ورفع تقارير بهذا الشأن كل ثلاثة أشهر لعدة جهات، من بينها مفوضية الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن(١٢٧).

وفي ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨، وقعت الدول الخمس أعضاء اللجنة المعنية بجنوب السودان C5 الاتفاق المنشط ضمن الجهات الضامنة. وأكد مبعوث الإيجاد الخاص لجنوب السودان أن هذا التوقيع تأكيد جديد والتزام من جانب الاتحاد الإفريقي والدول الخمس بدعم تنفيذ الاتفاق. وتعهدت اللجنة بتقديم الدعم اللازم للإسراع في تنفيذ المهام المتبقية في الاتفاق(١٢٨). وفي هذا الإطار، أرسلت وفدا لزيارة جنوب السودان خلال الفترة من ١ إلى ٥ ديسمبر ٢٠١٨. وأكد مجلس السلم والأمن دعمه الكامل لقرار الإيجاد الذي طالب مجلس الأمن الدولي باستعراض تشكيل وتفويض قوة الحماية الإقليمية في جنوب السودان، مع الأخذ في الحسبان التطورات الإيجابية على الأرض بعد توقيع

ومجالات عملها، كما رحب باستعداد مصر للمشاركة فيها(١١٥).

ودعا الاتحاد الإفريقي جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم جهود ألفا عمر كوناري، ووجه نداء عاجلا بتقديم دعم سياسي ومالي مستدام للجنة المشتركة للرصد والتقييم بغية تسهيل تنفيذ اتفاق حل الصراع(١١٦). وعقد الاتحاد اجتماعا تشاوريا مشتركا مع الإيجاد والأمم المتحدة حول جنوب السودان في ٢٩ يناير ٢٠١٧. ودعا البيان الصادر في ختام الاجتماع الممثل الأعلى للاتحاد الإفريقي في جنوب السودان للقيام بدبلوماسية مكوكية لإيجاد حل للصراع. وشدد الاتحاد الإفريقي في بيان لاحق على ضرورة اتباع نهج حازم وموحد من جانب المنظمات الثلاث والشركاء الدوليين الآخرين في الجهود المبذولة لضمان تسوية سريعة وسلمية للصراع في جنوب السودان(١١٧).

وساند الاتحاد الإفريقي قرار الإيجاد المتعلق بعقد منتدى رفيع المستوى لتنشيط اتفاق حل الصراع HLRF(١١٨). وأعرب رئيس المفوضية موسى فقى محمد استعداده لمساعدة الأمين التنفيذي للإيجاد ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في التحضير للمنتدى(١١٩). ووصف مجلس السلم والأمن المنتدى بأنه فرصة فريدة وأخيرة للأطراف لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في البلاد، وأشار إلى أهمية وضع آلية لتنسيق الجهود وضمان أن جميع الأطراف الفاعلة المتدخلة في جنوب السودان تتحدث بصوت واحد. ودعا الممثل الأعلى للاتحاد الإفريقي ومبعوثي الإيجاد والأمم المتحدة لجنوب السودان لعقد اجتماعات ثلاثية منتظمة، وإحاطة المنظمات الثلاث بالتطورات وكيفية إعطاء دفعة سياسية قوية لعملية السلام(١٢٠).

وشارك الاتحاد الإفريقي في فاعليات الجولة الأولى لمنتدى التنشيط. وفي ختام هذه الجولة، وقع رئيس المفوضية وممثلو اللجنة المعنية بجنوب السودان C5 كضامنين لاتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، الذي انتهك بعد ساعات من توقيعه، بحسب تأكيد مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن. كما شهد رئيس المفوضية وأعضاء اللجنة C5 وقائع جلستى المنتدى في فبراير ومايو ٢٠١٨. وطالبت المفوضية قادة جنوب السودان في الحكومة والمعارضة بمراجعة مواقفهم واستحضار الإرادة السياسية للاستفادة من المقترح المنقح الذي قدمته الإيجاد، وبذل الجهود اللازمة لتحقيق سلام حقيقي(١٢١).

وعلى هامش قمة الاتحاد الإفريقي الحادية والثلاثين، عقدت اللجنة المعنية بجنوب السودان C5 اجتماعها السابع على مستوى رؤساء الدول والحكومات في نواكشوط في ٣٠ يونيو ٢٠١٨، وأكدت ضرورة أن تتحمل إفريقيا مسؤولياتها بشكل كامل، وتهيب الظروف اللازمة لإنهاء الحرب في جنوب السودان، ودعت إلى وضع خريطة طريق لتحديد الأعمال التي سيتم القيام بها، بما في ذلك فرض تدابير عقابية ضد من ينتهكون وقف إطلاق النار، ويعيقون عملية السلام، وأكدت التزامها بمواصلة

الاتفاق المنشط والحاجة لخلق مناخ ملائم للتنفيذ الفعال للاتفاق (١٢٩).

وقام مجلس السلم والأمن بإيفاد بعثة ميدانية جديدة إلى جنوب السودان خلال الفترة من ٥ إلى ٨ مارس ٢٠١٩. وتعد هذه البعثة الثالثة من نوعها منذ أكتوبر ٢٠١٦، وكانت تهدف إلى متابعة تنفيذ الاتفاق المنشط على الأرض، وإظهار التضامن مع شعب جنوب السودان. وأكد الوفد المشارك في البعثة دعم الاتحاد الإفريقي لتنفيذ الاتفاق المنشط بشكل كامل (١٣٠).

ورشحت اللجنة المعنية بجنوب السودان C5 أربعة أعضاء من جنوب إفريقيا، ونيجيريا، ورواندا، والجزائر شاركوا في تكوين اللجنة المستقلة للحدود IBC، التي قام الأمين التنفيذي للإيجاد بتعيينها في ٢٨ فبراير ٢٠١٩، وشغلت جنوب إفريقيا ونيجيريا منصبى رئيس اللجنة ونائب الرئيس على التوالي. وبعد ثلاثة أشهر من انعقاد الاجتماع التأسيسي الأول للجنة في جوبا في يومي ١٨ و ١٩ مارس ٢٠١٩، قدمت اللجنة تقريرها حول عدد الولايات وحدودها إلى الأمين التنفيذي للإيجاد في ١٨ يونيو ٢٠١٩، ولكن التقرير لم يكن حاسماً بسبب عدم بلوغ النصاب القانوني الذي أكدته اتفاق السلام، وهو موافقة سبعة أعضاء على الأقل من اللجنة IBC من ممثلى الحكومة والمعارضة على التقرير (١٣١). وبالتالي، أخفقت اللجنة في التوصل لقرار ملزم بشأن الخيارات الثلاثة المتمثلة في: الاحتفاظ بالولايات الـ ٣٢ الحالية، أو العودة إلى الولايات العشر القديمة، أو زيادة عدد الولايات.

وعقد مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن اجتماعاً مشتركاً مع مبعوثي الإيجاد والأمين العام للأمم المتحدة لجنوب السودان في أديس أبابا في ١٢ أبريل ٢٠١٩، وشددوا على أهمية التوصل لتوافق بشأن سبل الانتقال السلس من المرحلة ما قبل الانتقالية إلى المرحلة الانتقالية دون أى تأخير، واتفقوا على مضاعفة جهودهم لدعم تنفيذ الاتفاق المنشط (١٣٢). كما أرسلت مفوضية الاتحاد الإفريقي بعثة مشتركة مع الأمم المتحدة إلى جنوب السودان خلال يومي ١٠ و ١١ مايو ٢٠١٩ برئاسة إسماعيل شرقي وجان بيير لacroix Jean Pierre LaCroix وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك لإجراء مشاورات مع الأطراف حول ضرورة تنفيذ اتفاق السلام بشكل فعال، وتمهيد الطريق لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وقد شارك سفراء دول اللجنة المعنية بجنوب السودان C5 في البعثة (١٣٣).

ورأت اللجنة المعنية بجنوب السودان C5 أن قرار تمديد الفترة ما قبل الانتقالية لمدة ستة أشهر كان ضرورياً لخلق الظروف المواتية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، ولكنها أكدت أن هذا التمديد يجب أن يكون نهائياً. وأوضحت أن هناك حاجة للانخراط السياسى الفوري من جانب دولها والاتحاد الإفريقي والإيجاد مع قادة جنوب السودان لإقناعهم بضرورة المشاركة في محادثات مباشرة، حتى يتمكنوا من إظهار القيادة والتماسك المطلوبين في عملية تنفيذ اتفاق السلام (١٣٤).

وبعد الاجتماعات المباشرة التي عقدت في الفترة من ٧ إلى

١١ سبتمبر بين سلفاكير ورياك مشار في جوبا، طالب مجلس السلم والأمن الزعيمين بمواصلة الانخراط في حوار حقيقي للتصدي للتحديات القائمة. وحث المجلس الأطراف غير المضيئة على الاتفاق على إعادة النظر في موقفهم، ودعا الدول المضيفة لهم إلى استخدام نفوذها لتشجيعهم على الانضمام لعملية السلام، كما حث جميع الأطراف على الالتزام دون قيد أو شرط بالموعد المحدد في ١٢ نوفمبر ٢٠١٩ لتشكيل الحكومة المنشطة (١٣٥).

وبعدما اتفقت الأطراف على تمديد الفترة ما قبل الانتقالية لمدة مئة يوم إضافية، أعلن مجلس السلم والأمن ترحيبه بهذا القرار، عاداً أن ذلك يوفر بيئة مواتية للإيجاد لإعطاء دفعة قوية وحاسمة لتنفيذ الاتفاق المنشط. وأكد ضرورة اتفاق الأطراف على منهجية نظامية لمعالجة المسائل المعلقة خلال المئة يوم. وطالب حكومة جنوب السودان بالإسراع في تفعيل جميع آليات العدالة الانتقالية، وعلى رأسها المحكمة المختلطة لجنوب السودان، وصرف الأموال المتبقية لتنفيذ اتفاق السلام. وقرر المجلس القيام بزيارة ميدانية لجنوب السودان في فبراير ٢٠٢٠ قبل انتهاء المئة يوم (١٣٦).

وشدد وزراء خارجية اللجنة المعنية بجنوب السودان C5 على ضرورة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بحلول ٢٢ فبراير ٢٠٢٠، لأن أى تمديد آخر يمكن أن يقوض عملية السلام (١٣٧). كما طالب مجلس السلم والأمن الأطراف بالالتزام بالموعد المحدد لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، والأطر الزمنية المتفق عليها في الاتفاق المنشط بما يمهد الطريق لإجراء الانتخابات الوطنية في نهاية الفترة الانتقالية (١٣٨).

وخلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، أرسل مجلس السلم والأمن بعثته الميدانية المقررة سلفاً إلى جنوب السودان، وعقد اجتماعاً في ٢٧ فبراير، طالب خلاله مفوضية الاتحاد الإفريقي باستكمال إجراءات تفعيل المحكمة المختلطة لجنوب السودان، وتقديم الدعم الفني لمؤسسات الحكومة الانتقالية لمساعدتها على بناء مؤسسات وطنية قوية تركز على الحكم الرشيد وسيادة القانون، وإيفاد بعثة تقييم فني إلى جنوب السودان لتحديد المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى دعم المفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي. وكلف المجلس لجنة ثلاثية PSC Troika، تتكون من رئيس المجلس الحالي في كل شهر، والرئيسين السابق والقادم، بالتواصل بشكل منتظم مع الأطراف المختلفة في جنوب السودان، والقيام بزيارات ميدانية منتظمة لمراقبة الوضع فيها عن كثب (١٣٩).

وأكد المجلس في ٩ أبريل ٢٠٢٠ ضرورة مواصلة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط، ودعا كل الدول التي فرضت عقوبات أو اتخذت تدابير عقابية على جنوب السودان إلى رفعها فوراً دون قيد أو شرط من أجل تيسير تنفيذ الاتفاق وتهيئة المناخ الملائم للتنمية والانتعاش الاقتصادي في البلاد (١٤٠).

٢- نمط التفكير والتعامل الصفري من جانب الأطراف المتصارعة:

من بين العقبات التي واجهت عملية الوساطة، خلال المراحل الأولى للصراع، تفكير الأطراف المتصارعة بشكل صفري Zero-Sum Thinking، حيث ظلت في أغلب الأحيان ملتزمة وملتزمة بالحلوس العسكرية طمعا في حسم الصراع لمصلحتها، وغير رغبة أو قابلة للحلول الوسط والتسوية السياسية (١٤٥). وقد أدى هذا التفضيل الواضح للخيار العسكري إلى معاناة شديدة للملايين الأفراد من شعب جنوب السودان (١٤٦). وأثبتت الممارسات أن الخيار العسكري ليس المدخل الملائم لإنهاء الصراع.

٣- وضع شروط مسبقة يصعب تنفيذها بشكل فوري:

في مقابل تمسك سلفاكير بأنه الرئيس المنتخب بشكل قانوني، ولن يتم إسقاطه من خلال العنف أو بأي طريقة غير قانونية، طالب مشار بإقامة نظام ديمقراطي يستوعب الجميع، والتخلي عن الحكم السيئ، ووقف هيمنة وسيطرة الدينكا على باقي القبائل الأخرى في جنوب السودان. وكان من غير الممكن تلبية شروط ومطالب مشار بشكل فوري، لأن التحول الديمقراطي -على سبيل المثال- هو عملية تدريجية لا تتحقق بين عشية وضحاها (١٤٧).

٤- إثارة البعد القبلي والإثني وإقحامه في الصراع:

رغم أن الانقسامات الإثنية ليست ظاهرة جديدة في جنوب السودان، فإن تعمد أطراف الصراع إقحام البعد القبلي والإثني في الصراع السياسي أدى إلى زيادة تعقيده واتساع نطاقه، وتفاقم آثاره، حيث تم استهداف مدنيين أبرياء لمجرد أن ملامحهم الشكلية توحى بانتمائهم العرقي لهذه القبيلة أو تلك، وارتكبت العديد من الجرائم على أسس إثنية.

ورغم أن الكثير من مرتكبي المذابح كانوا معروفين لدى قادة الأطراف المتحاربة، فإنه لم تتم محاسبة أي منهم أو حتى توقيفهم لحين إجراء التحقيقات اللازمة، وبدا القادة وكائهم غير راغبين أو قادرين على وقف المذابح. وهذا التغاضي والفضل في اتخاذ موقف أدى إلى تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب (١٤٨). وباتت محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم وتحقيق العدالة مطلباً لا غنى عنه، وبشرطاً لازماً لاستدامة عملية السلام وكسر حلقات العنف المفرغة.

٥- عدم الرضوخ لبرامج وعمليات نزع السلاح:

عزز الميراث الطويل لفقدان الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف عدم رضوخها لنزع السلاح، وبالتالي ظل السلاح منتشراً على نطاق واسع داخل البلاد. وقد واصل فريق الخبراء المعنى بجنوب السودان التابع للأمم المتحدة الكشف عن أدلة على استمرار الجناح الحاكم في شراء الأسلحة للمليشيات والقوات المرتبطة به، وكذلك قيام جماعات معارضة بعمليات اقتناء للأسلحة (١٤٩). وحتى بعد توقيع الاتفاق المنشط، لم تنجح

ورغم أهمية الدور الذي لعبه الاتحاد الإفريقي -ولا يزال- لإنهاء الصراع في جنوب السودان، فإنه جاء في مرتبة تالية أو مكملية -إن جاز القول- للدور الذي لعبته الإيجاد، ولم يضع الاتحاد مهام محددة لآلياته التي أنشأها للتعامل مع الصراع في جنوب السودان، ولم يتخذ إجراءات رادعة بالقدر الكافي للأطراف المتصارعة التي لم تف بالتزاماتها.

رابعاً- التحديات التي واجهت الجهود الإفريقية وأدت إلى إطالة أمد الصراع:

هناك مجموعة من العوامل أثرت سلباً في الجهود الإفريقية الرامية لتسوية وإنهاء الصراع في جنوب السودان. ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات، ترتبط الفئة الأولى بأطراف الصراع، والثانية بالأطراف الإفريقية الوسيطة، والثالثة والأخيرة بالأطراف الدولية.

الفئة الأولى- عوامل مرتبطة بأطراف الصراع، من بينها:

ما يلي:

١- إعلاء المصالح الفردية والقبلية الضيقة على المصالح الوطنية:

كانت المطامع الشخصية في السلطة عاملاً مهماً في اندلاع وتأجيج الصراع، وكانت الحسابات الضيقة والرغبة في تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الفردية أو العرقية، بغض النظر عن تداعيات استمرار الصراع على الدولة والمواطنين، عائقاً أمام تسوية الصراع. وقد أدرك المواطنون البسطاء والمجتمع الدولي هذه المسألة، حيث أرجع أحد اللاجئين تصعيد الصراع إلى الدوافع الأنانية للقادة الذين يمتلكون جيوشاً ويريدون السلطة من أجل السيطرة على الموارد (١٤١). كما أعرب مجلس الأمن عن خيبة أمل أعضائه بسبب تصرفات سلفاكير ورياك مشار وغيرهما من القادة الذين وضعوا طموحاتهم الشخصية فوق مصالح بلادهم وشعبهم، وعرضوا دولتهم الناشئة للخطر (١٤٢).

وبحسب كثير من مواطني جنوب السودان، فلا توجد اختلافات كبيرة بين من حملوا السلاح للقتال نيابة عن الحكومة، وأولئك الذين حملوه للقتال نيابة عن المعارضة، فكلاهما ينتميان لنفس النخبة السياسية والعسكرية التي تستخدم العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها، وكلاهما لا يريدان معالجة القضايا التي تهم المواطنين العاديين، وكلاهما منشغلان فقط بالسلطة بغض النظر عن تكلفة ذلك (١٤٣).

وحتى عندما جلست الأطراف المتصارعة إلى طاولة المفاوضات، لم يكن لديها رؤى مختلفة من أجل الوطن، ولكن كل ما كان لديها هي رؤى لكيفية تقاسم السلطة. وكان القادة المشاركون منشغلين بما يمكن أن يحصلوا عليه، وليس بما يمكنهم تقديمه من أجل الوطن ككل، ولذلك انشغى عدد من القادة العسكريين والسياسيين، وقاموا بإنشاء حركات معارضة منفصلة طمعا في جني مكاسب على غرار ما حصلت عليه النوير (١٤٤).

ورغم أن الوساطة الإفريقية حاولت في المراحل اللاحقة تدارك هذا القصور، وذلك من خلال محاولة إشراك الجماعات التي كانت مستبعدة في منتدى التنشيط، فإنها أخطأت مجددا حينما استبعدت الجبهة المتحدة لجنوب السودان بزعامة بول مالونج من المنتدى (١٥٥)، وبالتالي ظلت عملية الوساطة الإفريقية غير شاملة لجميع أطراف الصراع.

٣- الجنوح لطرح حلول على الأطراف بدلا من مساعدتها على التوصل لحلول توافقية:

عندما وصلت محادثات السلام لطريق مسدود في أوائل عام ٢٠١٥، قدم وسطاء الإيجاد اتفاقية للأطراف المتصارعة على أساس قاعدة أخذها كليا أو تركها. وبحسب اعتراف الإيجاد، فإن هذه الاستراتيجية أنتجت اتفاق حل الصراع ARCSS، ولكنها قوضت ملكية الأطراف للاتفاق، والتي بدونها لا يمكن تحقيق السلام الدائم (١٥٦). وبالتالي، فإن عدم التزام الأطراف بتنفيذ هذا الاتفاق فيما بعد كان أمرا متوقعا. ولم يتوان سلفاكير منذ اللحظة الأولى عن إرسال إشارات سلبية حول التزامه في المستقبل بما وقعه. ففي كلمته بمناسبة توقيع الاتفاق، قال "مع كل هذه التحفظات التي لدينا، سنوقع هذه الوثيقة.. بعض سماتها ليست في مصلحة السلام الدائم والعدل، كان لدينا خياران فقط: خيار السلام المفروض، أو الاستمرار في الحرب" (١٥٧).

وفي كلمته الموجهة لشعب جنوب السودان في ١٥ سبتمبر ٢٠١٥، أكد سلفاكير أن وثيقة اتفاق حل الصراع هي الأكثر إثارة للخلاف، وغير مسبوقة على الإطلاق في تاريخ بلاده والقارة الإفريقية بشكل عام، وأنها اعتدت على سيادة جنوب السودان، وأنه ليس لديه شك في أن بعض بنودها ستواجه صعوبات عملية تحتم مراجعتها وتعديلها (١٥٨).

٤- تركيز الوساطة الإفريقية على إدارة الصراع وليس حله بالمعنى الشامل:

كان هناك تركيز مفرط على إدارة الصراع على مستوى النخب في مقابل ضعف الاهتمام ببناء السلام وحل الصراع على المستوى الشعبي. ولم تكن هناك معالجة كاملة للمظالم العرقية بعدها محرك الصراع داخل الاتفاقات التي تم توقيعها (١٥٩). ولأن الصراع لم يكن ناضجا للحل، فقد واجه الوسطاء معضلة سياسية وأخلاقية، حيث جرت المفاضلة بين الحلول المثالية، وضرورة وقف العنف (١٦٠). وبسبب الأعمال الوحشية التي كانت ترتكب بحق المدنيين، انصب التركيز على وقف العنف.

وحتى الاتفاق المنشط الذي تم توقيعها بعد نحو خمس سنوات من الصراع والتفاوض، وجهت له انتقادات في الإطار نفسه بأنه لا يعالج الأسباب الجذرية للصراع، وأنه ركز فقط على تقاسم السلطة بين النخبة السياسية، والإصلاحات السطحية للنظام، وجاء بحكومة متضخمة تتكون من الرئيس، وخمسة نواب، وخمسة وثلاثين وزيرا، وعشرة نواب وزراء، وما يقرب من ستمئة عضو في الهيئة التشريعية الوطنية، إلى جانب حكومات الولايات، وهذا يعني أنه سيكون هناك انفاق مالي ضخم على هذه

عمليات النزاع القسري للسلاح في تعزيز الثقة في قوات الأمن الحكومية. ودفعت المخاوف من نزاع السلاح على نحو غير متكافئ المجتمعات المحلية في ولايتي البحيرات وواراب إلى التسلح من جديد (١٥٠). وأدى استمرار وجود السلاح وانتشاره إلى تحفيز دوامات العنف التي لم تنته من البلاد.

الفئة الثانية- عوامل مرتبطة بالأطراف الإفريقية الوسيطة وطبيعة دورها، من بينها ما يلي:

١- ضعف قدرة الأطراف الإفريقية على الترغيب والترهيب، بمعنى محدودية نفوذها وقدرتها على التأثير في الأطراف المتحاربة

إحدى المشكلات الأساسية التي واجهت عملية السلام في جنوب السودان هي الغياب الكامل للنفوذ على الأطراف المتحاربة. فرغم أن الاتحاد الإفريقي أصدر منذ اندلاع الصراع وحتى يناير ٢٠١٨ نحو ١٣ بيانا يهدد باتخاذ أفعال وإجراءات ضد من ينتهك أى اتفاق من الاتفاقات التي تم توقيعها على مدى السنوات الأربع الأولى من عمر الصراع، وكذلك أصدرت الإيجاد سبعة تهديدات مماثلة، فإنه فعليا لم يفرض الجانبان عقوبات مؤثرة ضد أى طرف مخالف. وهذا الافتقار الفعلي إلى أى عواقب ذات قيمة أدى إلى زيادة جرأة المخرين واستمرار الانتهاكات، وتصاعد حدة الصراع. وعجز الاتحاد الإفريقي عن حظر وتجميد الأصول المالية المملوكة للقادة السياسيين والعسكريين المتورطين في انتهاكات وقف إطلاق النار، حيث استمر هؤلاء في استخدام واستثمار هذه الأصول في المؤسسات المالية، وفي امتلاك عقارات فاخرة في الدول المجاورة، وكذلك عجزت الأطراف الإفريقية عن تنفيذ حظر السفر المفروض من جانب مجلس الأمن الدولي على بعض الأشخاص (١٥١).

٢- عدم شمولية الوساطة الإفريقية لجميع أطراف الصراع:

ركزت الوساطة الإفريقية، لاسيما في المراحل الأولية، بشكل مفرط على بعض الأطراف التي تحمل السلاح، وتحديدًا الجناح المعارض الذي يتزعمه مشار والجناح الحاكم بزعامة سلفاكير، في حين تجاهلت أطرافا أخرى معارضة لم تكن بالضرورة تحمل السلاح (١٥٢)، وكان ذلك بتحريض واضح من الطرفين. فقد حارب المفاوضون الحكوميون من أجل تقليص نطاق عملية السلام والمشاركين فيها. وفي الوقت ذاته، اعتقد مشار ووفده المفاوض أن اقتسام الكعكة بين اثنين أفضل حالا (١٥٣).

وأدى تركيز الوساطة على الحكومة والمعارضة المسلحة إلى دفع البعض للمشاركة في أعمال العنف، لاسيما مع إخفاق اتفاق حل الصراع لعام ٢٠١٥ في معالجة كثير من المشكلات والمظالم المحلية. فمقاربة الوسطاء نحو السلام جعلت الكثير من أبناء جنوب السودان يدركون أن حلول مظالمهم المحلية لن تتحقق إلا من خلال الحصول على مقعد على طاولة المفاوضات، وأن السبيل الوحيد للحصول على هذا المقعد هو العنف، وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت المنطقة الاستوائية الكبرى الأكثر استقرارا في البلاد تتحول إلى العنف (١٥٤).

التنفيذ- بإعادة الانتشار والانسحاب التدريجي من مسرح العمليات للقوات، والجماعات المسلحة، والقوات الحليفة المدعوة من أى من الجانبين، فإن أوغندا لم تبدأ فى سحب قواتها من جنوب السودان بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وبالتالي كان استمرار وجودها داخل البلاد فى ذلك الوقت خرقا واضحا للاتفاق. وعندما تعالت الأصوات المطالبة بخروجها، أعلنت الحكومة الأوغندية أنها ستسحب قواتها بحلول منتصف أبريل ٢٠١٤، ولكنها لم تلتزم بذلك (١٦٥).

وكان الدور الأوغندي فى جنوب السودان معرقلا لجهود الوساطة الأولية التى قادتها الإيجاد. ولكن فى المراحل اللاحقة، حاولت أوغندا الظهور كداعم رئيسى لجهود الإيجاد الرامية إلى التسوية السلمية للصراع. ولعل السبب فى ذلك هو رغبتها فى تجميل صورتها أمام القوى الإقليمية والدولية من خلال محاولة الظهور كجزء من الحل، وليس من المشكلة، إلى جانب إدراكها عدم قدرة سلفاكير على حسم الصراع عسكريا لمصلحتها، ورغبتها فى حماية مصالحها المختلفة فى جنوب السودان.

مقابل الدور الأوغندي الداعم لسلفاكير، كان هناك من يدعم المعارضة داخل دول الإيجاد. ففي ١١ مارس ٢٠١٥، اتهم وزير الشئون الخارجية فى جنوب السودان آنذاك، برنابا بنجامين، دولا مجاورة لم يحددها بزعة استقرار بلاده من خلال تقديم الدعم للجناح المعارض (١٦٦). فى هذا الإطار، أكد البعض أن الحكومة السودانية ساندت قوات مشار وقدمت لها السلاح (١٦٧)، وأثار ذلك بعض المخاوف من دور الجنرال الدابى كوسيط. ولكن الممارسة العملية أثبتت أن الرجل كان أقل الوسطاء الثلاثة انخراطا فى عملية الوساطة، ولم يكن تدخله ضارا فى أغلب الأحوال. كذلك، أثرت مزاعم بأن لازارو سومبيو كان منحازا لمصلحة حكومة جنوب السودان، وأنه ساعدها خلال المرحلة الثانية من المفاوضات، وسرب إليها وثائق (١٦٨). وذهب البعض إلى حد اتهام الإيجاد والاتحاد الإفريقي بالانحياز لمصلحة حكومة جنوب السودان (١٦٩). ورغم أن هذه الاتهامات تتطوى على تهويل ويصعب إثباتها، فإن حسابات المصالح كانت واضحة فى تعامل بعض دول الإيجاد مع أطراف الصراع.

الفئة الثالثة- عوامل مرتبطة بالأطراف الدولية، من بينها ما يلي:

١- ضعف الدعم المقدم من جانب القوى الدولية للوساطة الإفريقية ولدولة جنوب السودان:

رغم إعلان أطراف دولية عديدة تأييدها ومساندتها لجهود الوساطة الإفريقية ولدولة جنوب السودان، فإن الكثير من تلك التصريحات لم يتجاوز حد الأقوال اللفظية، ولم يترجم بشكل فعلى فى دعم حقيقى مادى، ولوجيستي، أو حتى سياسى، وذلك تحت ذريعة غياب الشفافية. ومن ثم، ظل جنوب السودان يعاني مشكلة نقص تمويل متفاقمة أسهمت فى عرقلة تنفيذ بعض المهام التى أكدها الاتفاق المنشط، وأثرت سلبا فى جهود الوساطة الإفريقية.

الحكومة، ولن تكون هناك أموال كافية للإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم ستكون هناك حلقة مفرغة هى الفقر، والصراع، والسلام، وغياب التنمية، ثم الصراع مجددا (١٦١).

٥- القصور المؤسسى فى عمل الأطراف الإفريقية الوسيطة:

لم يكن حجم الدور الذى لعبه الاتحاد الإفريقي فى عملية الوساطة التى قادتها الإيجاد واضحا. وحتى داخل الاتحاد ذاته، لم يكن واضحا إلى أى مدى يوجد تنسيق بين عمل الممثل الأعلى للاتحاد الإفريقي فى جنوب السودان، وآليات وأجهزة الاتحاد الأخرى، مثل اللجنة الخاصة رفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان، ومجلس السلم والأمن، ومفوضية الاتحاد، ومكتب الاتصال التابع للاتحاد فى جوبا. وحتى على مستوى الممثل الأعلى نفسه، فقد أعطاه الاتحاد الإفريقي تفويضا واسعا، وكان من الصعب تقييم عمله ومدى نجاحه، حيث لا يوجد معيار قياسى لتقييم عمل وسطاء الاتحاد الإفريقي (١٦٢).

بوجه عام، لعبت الإيجاد الدور الرئيسى فى جنوب السودان، بينما اكتفى الاتحاد الإفريقي بأن يعمل من خلف الكواليس لتقديم الدعم، وربما كان ذلك فى سياق مبدأ التفويض الذى يعد أحد أهم المفاهيم المحورية التى تقوم عليها بنية السلم والأمن الإفريقي APSA، ويستلزم ثلاثة عناصر هى: صنع القرار على المستويات الأدنى، وتقسيم العمل، وتقاسم الأعباء (١٦٣)، ولكن الصراع فى جنوب السودان كان يتطلب دورا أكبر من جانب الاتحاد الإفريقي.

٦- الانقسام داخل الأطراف الإفريقية الوسيطة حيال الصراع وأطرافه:

كان هناك انحياز أوغندي واضح لمصلحة سلفاكير. فبعد خمسة أيام من اندلاع الصراع، قامت الحكومة الأوغندية بإرسال قوات عسكرية من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية UPDF إلى جنوب السودان، وذلك تحت غطاء أنها تلقت دعوة من الحكومة الشرعية فى البلاد للتدخل للحفاظ على النظام وحماية المنشآت، وكذلك لإجلاء الرعايا الأوغنديين. ولكن القوات الأوغندية انخرطت فى أعمال القتال، وقاتلت إلى جانب قوات سلفاكير ضد القوات الموالية لمشار، وهذا ما صبح التدخل الأوغندي بصيغة غير قانونية، بالإضافة إلى ما أثير حول عدم وجود دعوة مكتوبة مقدمة من سلفاكير إلى يورى موسيفينى للتدخل العسكرى. وردا على التساؤلات التى أثيرت حول الغطاء القانونى الذى تعمل فى إطاره القوات الأوغندية فى جنوب السودان، قامت الحكومة الأوغندية وحكومة جنوب السودان فى ١٠ يناير ٢٠١٤ بتوقيع اتفاقية وضع القوات SOFA التى سمحت للقوات الأوغندية بالعمل داخل حدود جنوب السودان. وبمساندة القوات الأوغندية، استطاعت القوات الحكومية استعادة السيطرة على مدن بور، وبانتو، وملكال من القوات المتمردة (١٦٤).

ورغم أن اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع فى ٢٣ يناير ٢٠١٤ أكد ضرورة قيام الطرفين -بمجرد دخول الاتفاق حيز

Ltd أبرمت معها صفقة بقيمة ٤٦ مليون دولار لإمدادها بالأسلحة الصغيرة والذخيرة الأوكرانية. وهذه الصفقة مرتبطة على ما يبدو بصفقة كبيرة تم توقيعها في عام ٢٠١٤ تقضي بقيام شركة أوكرينماش Ukrinماش الأوكرانية المصدرة للسلاح والمملوكة للدولة بتصدير آلاف البنادق الآلية، ومدافع الهاون، والقذائف الصاروخية، وقنابل يدوية، وملايين طلقات الذخيرة، بقيمة إجمالية تفوق ١٦٩ مليون دولار إلى وزارة دفاع جنوب السودان، وذلك عبر شركة وسيطة تدعى Inter-national Golden Group (IGG) (١٧٦). وبعد أيام قليلة من صدور تقرير منظمة العفو الدولية، أعلن أمين عام مجلس الدفاع والأمن الوطني الأوكراني أولكسندر تورتشينوف -Olek sandr Turchinov في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧ أن الشركات الأوكرانية قررت تجميد شحنات الأسلحة إلى جنوب السودان، كما أصدرت هيئة الرقابة على الصادرات الأوكرانية بياناً أكد أن التعاقد المذكور لم يتم تنفيذه (١٧٧).

كانت حكومة جنوب السودان قد تسلمت في منتصف ٢٠١٤ شحنة من الأسلحة الصينية بقيمة ٢٨ مليون دولار، كانت عبارة عن أسلحة صغيرة وذخيرة وصلت إليها عبر كينيا، كما حصلت على بنادق هجومية إسرائيلية الصنع مقدمة من أوغندا، وحصلت على مدرعات جديدة لنقل الجنود من شركة تابعة إلى مجموعة ستريت Streit Group ذات الملكية الكندية، وطائرات مروحية هجومية من أوكرانيا، تم تقديمها عبر وسيط أوغندي بتكلفة إجمالية بلغت ٧٣ مليون دولار. وأكدت أوكرانيا في تقرير عن صادراتها من السلاح خلال عام ٢٠١٦ نقل ١٧٠ مدفعاً رشاشاً خفيفاً، و٨٨ مدفعاً رشاشاً ثقيلًا إلى جنوب السودان. كما أكد تقريرها لعام ٢٠١٥ نقل خمس مروحيات مقاتلة طراز Mi-24V و٨٣ رشاشاً خفيفاً، و٦٢ رشاشاً ثقيلًا إلى جنوب السودان (١٧٨).

وبعد زيارة ١٢ معسكراً للإيواء والتدريب في جنوب السودان، أكدت منظمة العفو الدولية في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠ أن هناك أدلة على انتهاكات حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على جنوب السودان، بما في ذلك وجود أسلحة تم تصنيعها في أوروبا الشرقية، وذخيرة صينية الصنع (١٧٩).

٤- تورط بعض الأطراف الدولية في الصراع من خلال دعم أحد أطرافه:

تلقي قادة سياسيون وعسكريون في جنوب السودان دعماً من شركات دولية متعددة الجنسيات وأفراد من مختلف أنحاء العالم. وحسبما أشار أحد التقارير، فقد قامت شركة دار للبترول Dar Petroleum -وهي ائتلاف نفطي كبير متعدد الجنسيات في جنوب السودان تقوده الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC (التي تملك حصة قدرها ٤١٪) وشركة بتروناس الماليزية Petronas (التي تملك ٤٠٪-) بتقديم دعم مادي مباشر لمليشيات موالية للحكومة (منها ميليشيا بادانج Padang Mi-litia) استمرت في ارتكاب جرائم عديدة، بما في ذلك حرق قرى بأكملها، واستهداف مدنيين، والهجوم على مواقع لحماية المدنيين تابعة للأمم المتحدة (١٨٠).

وقد أوضحت لجنة الرصد والتقييم المعاد تشكيلها أن السبب في تأخير تنفيذ عمليات تجميع وتدريب القوات الموحدة الضرورية كان عجز حكومة جنوب السودان عن الوفاء بما تعهدت به من تقديم مئة مليون دولار لدعم أنشطة المرحلة ما قبل الانتقالية (١٧٠). وأفادت تقارير أخرى بأن جنوداً أدخلوا مواقع تجميع القوات بسبب نقص الموارد. وفي ظل قصور الدعم الدولي، اضطرت حكومة جنوب السودان إلى الإعلان عن تخصيص مبلغ إضافي من أجل التنفيذ قدره ٤٠ مليون دولار (١٧١)، رغم أنها لم تف بما تعهدت به من قبل.

وقد ناشدت الإيجاد والاتحاد الإفريقي مراراً وتكراراً المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لجنوب السودان، وجاءت هذه المطالبة حتى على لسان مسئولى بعض الأطراف الدولية ذاتها. ففي إحدى جلسات مجلس الأمن لمناقشة الوضع في جنوب السودان، طالبت الصين الشركاء الدوليين بتوفير التمويل والدعم المادي والتقني الضروريين في المجالين السياسي والأمني، على ضوء احتياجات دولة جنوب السودان، وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية، ومساعدة النازحين على العودة وإعادة التوطين، وزيادة الاستثمارات في مجالات الزراعة، والطاقة، والبنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، كما طالبت الشركاء الدوليين باستمرار دعم الإيجاد والاتحاد الإفريقي في دورهما كوسيط في جنوب السودان (١٧٢).

٢- عدم فاعلية بعض العقوبات التي فرضتها الأطراف الدولية على الأطراف المتصارعة:

لم يكن فرض عقوبات دولية على عدد محدود من الأشخاص في جنوب السودان مؤثراً بشكل كبير في حسابات الأطراف المتصارعة، وكان لا بد من فرض عقوبات على الشبكات الكاملة المحيطة بهؤلاء المسؤولين الرئيسيين، وأن يتم ذلك في الوقت نفسه، حتى يكون لها تأثير وضغط حقيقي وإلثبات جدية الهدف (١٧٣). كما أن بعض العقوبات الدولية التي ساندتها الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن يستهدف إنهاء الحرب بقدر ما كان يستهدف إرضاء الدوائر المحلية الأمريكية من خلال الوقوف ضد الفضاءات الجماعية وقت وقوعها (١٧٤).

٣- قيام بعض الأطراف الدولية بتصدير السلاح للأطراف المتصارعة:

استمرار تصدير السلاح للأطراف المتصارعة -أو حتى السماح بحدوث ذلك- من جانب بعض الأطراف الدولية أثر سلباً في جهود تسوية الصراع. وأكد التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعنى بجنوب السودان، المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، أنه كان لتوريد الأسلحة والذخيرة إلى الجيش الشعبي والجناح المعارض والقوات المرتبطة بهما دور أساسي في إطالة أمد الحرب وتصعيدها، وأن جميع أطراف الصراع استهدفت المدنيين كجزء من أساليبها وتكتيكاتها العسكرية (١٧٥).

وأكد تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية في عام ٢٠١٧ أن بعض الشركات أبرمت عقوداً مع حكومة جنوب السودان لإمدادها بالسلاح، بما في ذلك شركة بريطانية تدعى S-Profite

عملية شاملة لتحقيق المصالحة الوطنية، ومعالجة آثار الصراع، وإعادة إعمار البلاد، ومن ثم تعبر البلاد الفترة الانتقالية بشكل آمن، وتبدأ مرحلة جديدة، يختار خلالها المواطنون من يتولى زمام الأمور، وإدارة البلاد. وإذا تحقق هذا السيناريو، فسيكون مستقبل الدولة أكثر إشراقاً.

ورغم أن الخبرة السلبية، ونكوص القادة المتكرر عن التزاماتهم يدفعان نحو عدم الإفراط في التفاؤل، فإن الأمر في نهاية المطاف يتوقف على مدى توفر الإرادة السياسية لدى قادة القوى الجنوبية المختلفة للمضي قدماً في المسار السلمي بما يتوافق مع المزاج الشعبي العام، حيث أظهر استقصاء أجرته بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن هناك رغبة شعبية قوية في تحقيق السلام (١٨٢)، بالإضافة إلى ضرورة توافر دعم حقيقي وقوي من جانب القوى الإقليمية والدولية لهذا المسار السلمي.

على ضوء ما سبق، يمكن القول بصحة فرضية الدراسة، فلم تحظ مسببات الصراع بالقدر اللائم من الاهتمام، وانصب التركيز على آليات تقاسم السلطة بين النخب، ولم تحقق المؤسسات الرسمية لتقاسم السلطة السلام المستدام، وحدث انحراف في تنفيذ اتفاقات السلام عن التوافقية الكلاسيكية (١٨٣)، وبالتالي استمر الصراع لقراءة ست سنوات، وكان الأجدر بدلاً من التركيز على "من يحصل على ماذا" التركيز على كيفية معالجة القضايا المختلفة من منظور وطني.

ولذلك، فإن نجاح عملية بناء السلام وعدم العودة للصراع مجدداً في جنوب السودان لا يحتاج إلى تنفيذ الاتفاق المنشط فحسب، وإنما أيضاً -حسبما أكد بيتر أدوك نيابا - Peter Adwok Nyaba وزير التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا الأسبق في جمهورية جنوب السودان- إلى تحول لنموذج Paradigm الذي تفكر به النخبة السياسية وتدير به الدولة، حيث يضع هذا التحول الشعب وتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قلب العملية السياسية، وتشجع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في بناء القوى الإنتاجية الوطنية في مختلف المجالات، وتعزيز دور الدولة "القطاع العام" في تخطيط وتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بما يساعد على ضمان التنمية المتوازنة للأجزاء المختلفة في البلاد، وبناء توافق وطني حول نظام حكم يعترف بالتعددية، ويعزز مبدأ الوحدة في التنوع - Unity in Diversity - ويكرس قيم الحرية والعدالة وسيادة القانون، مع الاهتمام برفع مستوى الوعي والتثقيف السياسي للشعب بما يساعد على تغيير التوجهات الخاطئة، وتعميق مفاهيم التضامن والأخوة في مواجهة السمات الاجتماعية السلبية، مثل القبلية، والمحسوبية، والتعصب الطائفي والديني، وغيرها (١٨٤).

خاتماً، رغم العقبات العديدة التي واجهت الجهود الإفريقية التي قامت بها الإيجاد والاتحاد الإفريقي لتسوية وإنهاء الصراع في جنوب السودان، فإنها في مجملها تشير إلى أن القارة الإفريقية تسير في الطريق الصحيح لمواجهة وحل مشكلاتها، والاعتماد على ذاتها، ولديها رغبة جادة وإصرار حقيقي على عدم توريث تلك المشكلات -وهي عديدة- للأجيال القادمة، ولكن لا يزال أمامها طريق طويل وشاق، حتى تصل إلى مرادها.

خاتمة- سيناريوهات المستقبل لدولة جنوب السودان:

بات جنوب السودان بعد دخوله في المرحلة الانتقالية على مفترق طرق، ويواجه عدة سيناريوهات محتملة سيكون لها تأثير في مستقبل الدولة التي تحتاج إلى عملية بناء شاملة متعددة الأوجه. ومن بين تلك السيناريوهات ما يلي:

السيناريو الأول- العودة للصراع المسلح العنيف "العودة للوراء":

إذا انهار اتفاق السلام، فمن المحتمل أن تتحول البلاد إلى ساحة للقتال بين جبهات مختلفة، وتشجيع حالة من الفوضى العارمة، ويرتكب الكثير من الجرائم بحق شعب جنوب السودان بمختلف مكوناته، وتعود البلاد إلى نقطة الصفر. وبحسب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى جنوب السودان ديفيد شيرر David Shearer، فإن البعض في جنوب السودان أخبروه سرا بأنهم سيقاتلون إذا صدرت لهم أوامر بذلك، ومن ثم انتهى إلى القول إن مسئولية العودة للقتال واستمراره تقع على عاتق القادة (١٨١). وإذا تحقق هذا السيناريو، فسيكون مستقبل الدولة في المدى القريب مظلماً في كل الأحوال، وقد تشهد مزيداً من التفتت والانقسام الداخلي، وتتحول إلى دولة فاشلة كلياً. ويعد هذا السيناريو الأكثر خطورة ليس فقط على جنوب السودان، وإنما أيضاً على كل دول المنطقة التي ستكون عرضة لكثير من المخاطر الأمنية، والتداعيات الاقتصادية السلبية.

السيناريو الثاني- الجمود السياسي وانسداد الأفق:

تسود البلاد حالة من "اللاحرب واللاسلم"، وتتبادل الأطراف الاتهامات بخرق اتفاق السلام، وتدخل في دوامة الخلافات غير المنتهية التي ينجم عنها حالة من الجمود السياسي، ويتم إهدار مزيد من الوقت دون إحراز أي تقدم، وتكون الأفاق قاتمة. ورغم أن هذا السيناريو أخف وطأة من السيناريو الأول، لاسيما مع انخفاض مستوى العنف، فإنه يلقى قدراً من الضبابية على مستقبل الدولة، لأنه -حال تحققه- سيكون بمنزلة فترة انتقالية - إذا جاز القول- مجهولة المدى، تتحرك بعدها الأوضاع إما نحو التحسن، أو مزيد من التدهور.

السيناريو الثالث- السلام الجزئي أو المنقوص:

تمضي الأطراف الموقعة قدماً في تنفيذ الاتفاق المنشط خلال المرحلة الانتقالية. بينما على الجانب الآخر، تظل هناك أطراف أخرى خارج نطاق عملية السلام، سواء كانت الأطراف الحالية الراضية للاتفاق، أو حتى أطرافاً أخرى جديدة تعلن انشقاقها، وبالتالي تظل هناك معضلة أمنية تواجهها البلاد، تقل حدتها أو تزيد، استناداً إلى الأسلوب الذي تنتهجه الأطراف الموجودة خارج نطاق عملية السلام، وقدرتها الفعلية على الأرض.

السيناريو الرابع- العبور الآمن للفترة الانتقالية:

تشهد البلاد انفراجة حقيقية وتنضم الأطراف غير الموقعة إلى صفوف الموقعين على الاتفاق المنشط، وينخرط الجميع خلال الفترة الانتقالية في تنفيذ الاتفاق بشكل كامل وبناءً، وتنطلق

الهوامش :

- (1) Gregory A. Raymond, "Democracies, Disputes, and Third-Party Intermediaries", Journal of Conflict Resolution (London: Sage Publications, Inc., Vol. 38, No. 1, March 1994), pp. 36-37.
- (2) Lul Gatkuoth Gatluak, Tribalism in South Sudan is an Infectious Disease, Sudan Tribune, 24 November 2018; <http://alturl.com/52jc8>
- (3) Tewodros Mebratu, "Causes, Consequences and Roles of External Actors in the Current South Sudan Conflict", M.A. Thesis (Addis Ababa: Addis Ababa University, College of Social Science, 2015), pp. 37-38 <http://alturl.com/xej68>
- (4) Human Security Baseline Assessment (HSBA) for Sudan and South Sudan, Small Arms Survey, Timeline of Recent Intra-Southern Conflict, Geneva, 27 June 2014, p.1. <http://alturl.com/grc43>
- (5) Lul Gatkuoth Gatluak, op. cit.
- (6) See: Republic of South Sudan (RSS), The President, The Republican Order No. 2013/03, RES/RO/J/2013/03, Juba, April 15, 2013, <http://alturl.com/i554p>; The Republican Order No12./2013, RSS/RO/J/2013/12, Juba, June 18, 2013, <http://alturl.com/qbgia>; The Republican Decree No49./2013, RES/RD/J/2013/49, Juba, July23, 2013, <http://v.ht/0ENy>; The Republican Decree No50./2013, RES/RD/J/2013/50, Juba, July 23, 2013, <http://v.ht/D5wb>; The Republican Decree No51./2013, RSS/RD/J/2013/51, Juba, July 23, 2013, <http://v.ht/SrPZ>; The Republican Order No14./2013, RES/RO/J/2013/14, Juba, July 23, 2013, <http://v.ht/errX>; Sudan Peoples Liberation Movement, Office of the Chairperson, The Chairperson's Order No01./2013, SPLM/CPO/J/2013/01, Juba, July 23, 2013; <http://v.ht/le5T>
- (7) Tewodros Mebratu, op. cit., p.39.
- (8) Government of Southern Sudan (GOSS), The Transitional Constitution of the Republic of South Sudan, 2011, pp. 35, 38, 34. <http://alturl.com/7bmru>
- (9) Lul Gatkuoth Gatluak, op. cit; ?ystein H. Rolandsen, "Another civil war in South Sudan: The Failure of Guerrilla Government?", Journal of Eastern African Studies (London: Routledge, Vol. 9, No. 1, 2015), pp. 170-171.
- (10) Aziza Geleta Dessalegn, "The Cause and Consequence of Conflict in South Sudan", International Journal of Political Science and Development (Delta State, Nigeria: Academic Research Journals Publishers, Vol. 5, No. 1, January 2017), p.16. <http://alturl.com/orvui>
- (11) Government of the Republic of South Sudan Official Website, News and Information: Ten Arrested Over Failed Coup Attempt, Juba, 17 December 2013 (Accessed 10 July 2018), <http://alturl.com/3g88w>
- (12) Human Security Baseline Assessment (HSBA), op. cit., pp. 5-6.
- (13) Aziza Geleta Dessalegn, op. cit., p.16.
- (14) Yacob Aklilu Gebreyes (et al.), The Impact of Conflict on the Livestock Sector in South Sudan (Juba: Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO-South Sudan Office, February 2016), p. 12; <http://alturl.com/tut6g>
- (15) John Young, The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration (Geneva: Small Arms Survey, Graduate Institute of International Studies, 2006), p.16. <http://alturl.com/hof24>
- (16) Lul Gatkuoth Gatluak, op. cit; Yacob Aklilu Gebreyes (et al.), op. cit., pp. 86-87.
- (17) Yacob Aklilu Gebreyes (et al.), op. cit., pp. 12, 25-26.
- (18) RSS, Establishment Order Number 2015/36 for the Creation of 28 States in the Decentralized Governance system in the Republic of South Sudan, Juba, 2nd October 2015; <http://alturl.com/7skkc>

- (35) Intergovernmental Authority on Development (IGAD), Communique of the Foreign Ministers of Inter-Governmental Authority on Development (IGAD), Juba, 21 December 2013, <http://alturl.com/dnsik>
- (36) IGAD, Communique of the 23rd Extra-ordinary Session of the IGAD Assembly of Heads of State and Government on the Situation in south Sudan, Nairobi, 27th December 2013, pp. 3-4. <http://alturl.com/45zxr>
- (37) Dimpho Motsamai, "Assessing AU Mediation Envoys: The Case of South Sudan", ISS East Africa Report (Pretoria: Institute for Security Studies, Issue 10, February 2017), pp. 1-2, 6.
- (38) IGAD, Agreement on Cessation of Hostilities Between the Government of the Republic of South Sudan (GRSS) and the Sudan People's Liberation Movement/Army In Opposition (SPLM/A In Opposition), Addis Ababa, 23rd January 2014, pp. 2-4. <http://alturl.com/9wt5a>
- (39) IGAD, Agreement on the Status of Detainees between the Government of the Republic of South Sudan (GRSS) and the Sudan People's Liberation Movement/Army (In Opposition) SPLM/A (In Opposition), Addis Ababa, 23 January 2014 <http://alturl.com/fuchr>
- (40) IGAD, Communique of the 24th Extra-Ordinary Session of the IGAD Assembly of Heads of State and Government on the Situation in South Sudan, Addis Ababa, 31 January 2014, pp. 2, 4, 5. <http://alturl.com/hiy3u>
- (41) IGAD, Press Release: Advance IGAD Verification Team Heads for Juba, Addis Ababa, 2nd Feb. 2014, <http://alturl.com/2viyw>
- (42) IGAD, Press Release from IGAD Special Envoys to South Sudan Peace Dialogue, Addis Ababa, March 3, 2014, <http://alturl.com/nqb37>; IGAD, Implementation Modalities in Support of the Agreement on Cessation of Hostilities Between the Government of the Republic of South Sudan (GRSS) and the Sudan People's Liberation Movement/Army (In Opposition) (SPLM/A IO), Addis Ababa, 24 February 2014, <http://alturl.com/87k32>
- (43) IGAD, Communique of the 25th Extra-Ordinary Session of the IGAD Assembly of Heads of State and Government on the Situation in South Sudan, Addis Ababa, 13 March 2014, p. 4. <http://alturl.com/sbp7f>
- (44) IGAD, Press Release: IGAD Monitoring and Verification Teams Commence Operations in South Sudan, Juba, 11 April 2014, <http://alturl.com/4uh8j>
- (45) IGAD, Statement on South Sudan by Pres. Uhuru Kenyatta, Chairman of the EAC and Rapporteur of IGAD, 26 April 2014, <http://alturl.com/7hdhx>
- (46) IGAD, Recommitment on Humanitarian Matters in the Cessation of Hostilities Agreement between the Government of the Republic of South Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army In Opposition SPLM/SPLA (In Opposition), Addis Ababa, 5 May 2014, <http://alturl.com/ybkf5>
- (47) IGAD, Agreement to Resolve the Crisis in South Sudan, Addis Ababa, 9 May 2014, <http://alturl.com/2o356>
- (48) Muhabie Mekonnen Mengistu, "The Role of Regional Economic Communities in Conflict Resolution in Africa: The Case of IGAD's Peace Process in South Sudan", Global Journal of Political Science and Administration (London: European Centre for Research Training and Development, Vol. 6, No. 1, February 2018), p. 24.
- (49) IGAD, Communique of the 26th Extraordinary Session of the IGAD Assembly of Heads of State and Government on the Situation in South Sudan, Addis Ababa, 10 June 2014, <http://alturl.com/h8ine>
- (50) Muhabie Mekonnen Mengistu, op. cit., p. 24.
- (51) IGAD, Press Release: Implementation Matrix for Cessation of Hostilities in South Sudan Signed and Position of Forces to be Frozen with Immediate Effect, Addis Ababa, 27 August 2014, <http://alturl.com/d3cv3>



(52) IGAD, Press Release: IGAD Mediation Calls on South Sudan Parties to Respect Cessation of Hostilities Agreement, Addis Ababa, 30 August 2014, <http://alturl.com/ytsgf>

(53) Muhabie Mekonnen Mengistu, op. cit., p.24.

(54) IGAD, Areas of Agreement on the Establishment of the Transitional Government of National Unity (TGoNU) in the Republic of South Sudan, Addis Ababa, 1st February 2015, <http://alturl.com/8z7aq>

(٥٥) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يشمل الفترة من ١١ فبراير إلى ١٣ أبريل ٢٠١٥)، S/296/2015، ٢٩ أبريل ٢٠١٥، ص ١/٢٥-٢٠/٢٩.

(56) Muhabie Mekonnen Mengistu, op. cit., p.25.

(٥٧) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يشمل الفترة من ١٤ أبريل إلى ١٩ أغسطس ٢٠١٥)، S/655/2015، ٢١ أغسطس ٢٠١٥، ص ١/٢٥-٣/٢٥.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٤/٢٥.

(59) For more informations about these 16 reservations see: Clayton Hazvinei Vhumbunu, "Conflict Resurgence and the Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan: A Hurried and Imposed Peace Pact?", Conflict Trends (Durban: The African Center for the Constructive Resolution of Dispute ACCORD, Issue 3, 2016), pp. 3, 5-8.

(60) IGAD, Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan, Addis Ababa, 17 August 2015, pp. 5, 6, 8, 11, 17.

(61) Ibid., pp. 14, 20, 21, 24, 27, 40.

(62) Hilde F. Johnson, op. cit., p.299.

(63) IGAD, Communique of the 55TH Extra-Ordinary Session of the IGAD Council of Ministers, Addis Ababa, January 30-31, 2016, p.4. <http://alturl.com/toef4>

(64) Melha Rout Biel & Donnas Ojok, "IGAD, Political Settlements and Peace Building in South Sudan: Lessons from the 2018 Peace Negotiation Processes", KAS South Sudan Report (Berlin, Juba: Konrad Adenauer Stiftung, No. 01/18, 2018), p.10.

(65) IGAD, Communique of the 56th Extra-Ordinary Session of the IGAD Council of Ministers on the Situation in South Sudan, Nairobi, 11 July 2016, <http://alturl.com/torhg>

(66) IGAD, Communique of the Heads of State and Government of the IGAD Plus on the Situation in South Sudan, Kigali, 16 July 2016, <http://alturl.com/558va>

(67) IGAD, Communique of the Second IGAD Plus Extra-Ordinary Summit on the Situation in the Republic of South Sudan, Addis Ababa, 5 August 2016, <http://alturl.com/x3bbc>

(٦٨) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، S/RES/2304 (2016)، ١٢ أغسطس ٢٠١٦، ص ١٠/٦-١٠/٥.

(69) Elias Rinaldo Gamboriko, "Peace Building and Peace Agreements in South Sudan: An Analysis of Recent Experiences", The Zambakari Advisory: Special Issue (Phoenix, Arizona: The Zambakari Advisory, LLC., Spring 2019), p.27.

(70) IGAD, Communique of the 31st Extra-Ordinary Summit of IGAD Assembly of Heads of State and Government on South Sudan, Addis Ababa, 12th June 2017, <http://alturl.com/wc8rq>

(71) IGAD, Office of the Special Envoy for South Sudan, Report of Pre-Forum Consultations on the High-Level Revitalization Forum, Submitted to Chairperson of IGAD Council of Ministers, Addis Ababa, November 2017, pp. v-ix. <http://alturl.com/3ttqa>

(72) IGAD, High Level Revitalization Forum, Agreement on Cessation of Hostilities, Protection of Civilians and Humanitarian Access-Republic of South Sudan, Addis Ababa, 21 December 2017, pp. 2, 16, 18.

(٧٣) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ١٥ نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١٦ فبراير ٢٠١٨)، S/163/2018، ٢٨ فبراير ٢٠١٨، ص ٢/٢٠-٣/٢٠.

(74) IGAD, IGAD Council of Ministers (COM) Statement on the Reports of Violations of Cessation of Hostilities Agreement in the Republic of South Sudan, Addis Ababa, 25 January 2018, <http://alturl.com/dhrrf>

(75) IGAD, IGAD Council of Ministers Statement on Non-Compliance by the Parties to the Conflict in the Republic of South Sudan to Its Statement of 25TH January 2018, Issued on 20th March. 2018 <http://alturl.com/mjht9>

(76) IGAD, Joint Statement of the South Sudanese Parties and Stakeholders on the Second Phase of the High Level Revitalization Forum, and Recommitment to the Cessation of Hostilities, Addis Ababa, 16 February. 2018 <http://alturl.com/gtsra>

(77) United Nations, Human Rights Council, op. cit., p.13.

(78) IGAD, Communique of the 62ND Extra-Ordinary Session of IGAD Council of Ministers on the Situation in South Sudan, Addis Ababa, 31 May 2018, <http://alturl.com/872ev>

(79) IGAD, Communique of the 32ND Extra-Ordinary Summit of IGAD Assembly of Heads of State and Government on South Sudan, Addis Ababa, 21JUNE 2018, <http://alturl.com/7x86j>

(80) IGAD, Khartoum Declaration of Agreement between Parties of the Conflict of South Sudan, Khartoum, 27 June 2018, <http://alturl.com/zpa9i>

(81) The Republic of Sudan, Agreement on Outstanding Issues of Security Arrangement, Khartoum, 6 July 2018, Available at: <http://alturl.com/5cbdu>

(82) United Nations, Agreement on Outstanding Issues of Governance, Annex to the Letter Dated 6 August 2018 from the Charg d'affaires a.i. of the Permanent Mission of the Sudan to the United Nations Addressed to the President of the Security Council, S/574/2018, 6 August, 2018, pp. 10/2-10/6.

(83) IGAD, Communique of the IGAD Extra-Ordinary Summit on South Sudan, Khartoum, 5 August 2018, <http://alturl.com/op7hh>

(84) United Nations, Human Rights Council, op. cit., p.14.

(85) IGAD, Communique of the 33RD Extra-Ordinary Summit of IGAD Assembly of Heads of State and Government, Addis Ababa, 12 Sept. 2018. <http://alturl.com/3oh5a>

(86) IGAD, Revitalised Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic off South Sudan, Addis Ababa, 12 September 2018, pp. 2, 4-5.

(87) Melha Rout Biel & Donnas Ojok, op. cit., p.18.

(٨٨) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يغطي الفترة من ٢ سبتمبر إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٨)، S/1103/2018، ١٠ ديسمبر ٢٠١٨، ص ٢١/٢.

(89) David Deng, "Compound Fractures: Political Formations, Armed Groups and Regional Mediation in South Sudan", ISS East Africa Report (Pretoria: Institute for Security Studies, December 2018), p. 3.

(90) IGAD, Communique of the 66Th Extra-Ordinary Session of IGAD Council of Ministers on Somalia and South Sudan, Addis Ababa, 16 November 2018, <http://alturl.com/mr2di>

(٩١) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يغطي الفترة من ١ ديسمبر ٢٠١٨ إلى فبراير ٢٠١٩)، S/191/2019، ٢٨ فبراير ٢٠١٩، ص ٢١/٢-٢١/١، ص ٢٨.

(92) IGAD, Communique of the 67th Extra-Ordinary Session of IGAD Council of Ministers on the Situation in South Sudan, Juba, South Sudan, 7th May 2019, pp. 2-5. <http://alturl.com/eb4gt>

(93) Augustino S.K. Njoroge (Interim Chairperson of RJMEC), Report on the Status of Implementation of the Revitalised Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan for the Period of 1st April to 30th June 2019 (Juba: RJMEC, Report No. 19/003, 2nd Quarter 2019), pp. 4-5, 23. <http://alturl.com/pgjgu>

(94) IGAD, Communique of the IGAD Council of Ministers on the Consultation Meeting of the Parties to the R-ACRSS, Addis Ababa, 21st August 2019, p.2. <http://alturl.com/j3a6h>



(95) South Sudan Opposition Movements, Declaration of Principles: Launching the New Vision of Hope and Transformation in South Sudan, Hague, Netherlands, 30 August 2019, <http://alturl.com/dt955>

(96) The Republic of Uganda, Communique on the Occasion of the Tripartite Summit on the Revitalised Agreement on Resolution of the Conflict in Republic of South Sudan, Entebbe, 7 November 2019, <http://alturl.com/bk4by>

(97) IGAD, Communique of the 69th Extra-Ordinary Session of IGAD Council of Ministers on the Situation in South Sudan, Addis Ababa, 10 November 2019, pp. 2-3. <http://alturl.com/kbmps>

(98) IGAD, Communique of the 13th Ordinary Summit of IGAD Heads of State and Government, Addis Ababa, 29 November 2019, <http://alturl.com/znicf>

(99) IGAD, Rome Declaration on the Peace Process in South Sudan, Rome, 12th January 2020, <http://alturl.com/scqkm>

(100) Augustino T. Mayai and Nhial Tiitmamer, "The Return to Ten States in South Sudan: Does it Restore Peace?", Weekly Review (Juba: The Sudd Institute, 20 February 2020), pp. 1-2, 4-5. <http://alturl.com/exwjo>

(101) IGAD, Communique of the 71ST Extra-Ordinary Session of IGAD Council of Ministers on the Situation in South Sudan, 23 April, 2020, <http://alturl.com/2jxng>

(102) African Union, PSC, Press Statement, PSC/PR/BR.(CDIX), 409th Meeting, Addis Ababa, 18 December 2013, <http://alturl.com/dde8d>

(103) African Union, PSC, Press Statement, PSC/PR/BR. (CDX), 410th Meeting, Addis Ababa, 24 December 2013, <http://alturl.com/w25zp>

(104) African Union, PSC, Communique, PSC/AHG/COMM1. (CDXI), 411th Meeting, Banjul, The Gambia, 30 December 2013, pp. 1-3; <http://alturl.com/ksavo>

(105) African Union, The Chairperson of the Commission of the African Union Concludes a One Day Visit to Juba, January 20, 2014, <http://alturl.com/iuzrr>

(106) African Union, Press Release: The African Union Welcomes the Signing of Agreements to End Hostilities in South Sudan, Addis Ababa, 23 January 2014; <http://alturl.com/ht9vg>

(107) African Union, PSC, Communique, PSC/AHG/COMM/1.(CDXVI), 416th Meeting, Addis Ababa, 29 January 2014, <http://alturl.com/3aexd>

(108) African Union, Final Report of the African Union Commission of Inquiry on South Sudan (Addis Ababa: AUCISS, October 15, 2014), pp. 9-10, 26-27, 30, 112.

(109) African Union, PSC, Communique, PSC/PR/COMM (CDLXXIV), 474th Meeting, Addis Ababa, 5 December 2014, <http://alturl.com/gc7fy>

(110) African Union, PSC, Communique, PSC/AHG/COMM1.(CDLXXXIV), 484th Meeting, Addis Ababa, 29 January 2015, <http://alturl.com/fyqao>; African Union, PSC, Press Release, PSC/PR/BR1.(CDXCIV), 494th Meeting, Addis Ababa, 24 March 2015, <http://alturl.com/zr5og>

(111) African Union, PSC, Communique, PSC/AHG/COMM1. (DXV), 515th Meeting, Johannesburg, 13 June 2015, <http://alturl.com/tnmph>

(112) Dimpho Motsamai, op. cit., pp. 2, 7-8.

(113) African Union, PSC, Communique, PSC/PR/1 (DCXII), 611th Meeting, Kigali, Rwanda, 11 July 2016, <http://alturl.com/kj5g9>

(114) African Union, Assembly of the Union, Decision on the Situation in South Sudan-Doc. Assembly/AU/5(XXVII), Assembly/AU/Dec613.(XXVII), Twenty-Seventh Ordinary Session, Kigali, 17-18 July 2016, <http://alturl.com/7mhmz>

(115) African Union, PSC, Communique, PSC/AHG/COMM.(DCXXVI), 626th Meeting, New York, 19 September 2016, <http://alturl.com/pmfk2>

(116) African Union, Assembly of the Union, Decision on the Report of the Peace and Security

Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa-Doc. Assembly/AU/6 (XXVIII), Assembly/AU/Dec629.(XXVIII), Twenty-Eighth Ordinary Session, Addis Ababa, 30-31 January 2017, <http://alturl.com/ezuwk>

(117) African Union, PSC, Communique, 667TH Meeting, Addis Ababa, 17 March 2017, p.2. <http://alturl.com/nf8r6>

(118) African Union, Assembly of the Union, Decision on the Report of Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa Doc. Assembly/AU/4 (XXIX), Assembly/AU/Dec644. (XXIX), Twenty-Ninth Ordinary Session, Addis Ababa, 3-4 July 2017, <http://alturl.com/go8of>

(119) African Union, The Chairperson of the AU Commission Welcomes the Decision of the 31ST Summit of IGAD Heads of State and Government to Revitalize the Peace Process in South Sudan, Addis Ababa, 15 June 2017, <http://alturl.com/z79mv>

(120) African Union, PSC, Communique, PSC/MIN/COMM. (DCCXX), 720th Meeting, New York, 20 September 2017, <http://alturl.com/eh6fp>

(121) African Union, Statement of the Commissioner for Peace and Security, Smail Chergui, to the IGAD Council of Ministers, Addis ababa, 31 may 2018, <http://alturl.com/weufo>

(122) African Union, The African Union High Level Ad Hoc Committee for South Sudan Convenes on the Margins of the African Union Summit, Nouakchott, 30 June 2018, <http://alturl.com/5ad9m>

(123) African Union, Statement of the Chairperson of the African Union Commission on the Agreement on Outstanding Issues of Governance in South Sudan, Addis Ababa, 7 August.2018 <http://alturl.com/xchqs>

(124) United Nations, Agreement on Outstanding Issues of Governance, op. cit., p. 10/4-10/5, 10/10.

(125) African Union, Assembly of the Union, Decision on the Report of the Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa Doc. Assembly/AU/6 (XXXII), Assembly/AU/Dec718.(XXXII), Thirty Second Ordinary Session, Addis Ababa, 10-11 February 2019, <http://alturl.com/tveeb>

(126) IGAD, Revitalised Agreement on the Resolution of, op. cit., pp. 66-67, 116.

(127) Ibid., pp. 74-76.

(128) IGAD South Sudan Office, The AU Ad Hoc Committee Sign the ARCSS Agreement, 22 November 2018, <http://alturl.com/kw3yg>

(129) African Union, PSC, Communique, PSC/PR/COMM. (DCCCXX), 820th Meeting, Addis Ababa, 20 December 2018, <http://alturl.com/6ytjx>

(130) African Union, PSC, Press Release: AU Peace and Security Council Concludes a Four-Day Field Mission to the Republic of South Sudan, Juba, 8 March 2019, <http://alturl.com/usxqt>

(131) Augustino S.K. Njoroge, op. cit., p.8.

(132) African Union, Joint AU, IGAD and UN Statement, Addis Ababa, 12 April 2019, <http://alturl.com/o8jtn>

(133) African Union, Assembly of the Union, Report of the Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa for the Period from February 2019 to February 2020, Assembly/AU/5 (XXXIII), Thirty-Third Ordinary Session, Addis Ababa, 9-10 February 2020, p. 23, <http://alturl.com/acoif>

(134) IGAD, Communique of the Meeting of the AU High-Level Ad Hoc Committee for South Sudan, At Ministerial Level, Niamey, Niger, 6 July 2019, <http://alturl.com/md3ca>

(135) African Union, PSC, Communique, PSC/PR/COMM.(DCCCLXXXVI), 886th Meeting, Addis Ababa, 15 October 2019. <http://alturl.com/im94f>



- (136) African Union, PSC, Communique, PSC/PR/COMM. (DCCCXCIV), 894th Meeting, Addis Ababa, 14 November 2019, <http://alturl.com/i7zyd>
- (137) African Union, Statement of the Ministers of Foreign Affairs of the AU Ad Hoc High-Level Committee For South Sudan (C5), Addis Ababa, 20 November 2019 <http://alturl.com/4kxez>
- (138) African Union, PSC, Communique, PSC/PR/COMM. (CMV), 905TH Meeting, Addis Ababa, 27 January 2020, <http://alturl.com/py2dp>
- (139) African Union, PSC, Communique, PSC/PR/COMM. (CMXII), 912th Meeting, Addis Ababa, 27 February 2020, <http://alturl.com/ozeye>
- (140) African Union, PSC, Communique, PSC/PR/COMM1.(CMXVII), 917TH Meeting, Addis Ababa, 9 April 2020, <http://alturl.com/vtzqm>
- (141) Tewodros Mebratu, op. cit., p.44
- (142) United Nations, Security Council, Press Release: Security Council Press Statement on South Sudan, SC/11964-AFR/3176, 9 JULY 2015, <http://alturl.com/4vtwj>
- (143) Lotje de Vries & Mareike Schomerus, 'South Sudan's Civil War Will Not End with a Peace Deal', Peace Review: A Journal of Social Justice (London: Routledge, Vol. 29, No. 3, 2017), p.336.
- (144) David Deng, op. cit., p.16.
- (145) Ibid., pp. 2, 15.
- (١٤٦) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يشمل الفترة من ١٤ أبريل إلى ١٩ أغسطس ٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢-٢٥.
- (147) Tewodros Mebratu, op. cit., p.41.
- (148) See: Hilde F. Johnson, op. cit.
- (149) United Nations, Security Council, Final Report of the Panel of Experts on South Sudan, S/326/2017, op. cit., p. 3/51.
- (١٥٠) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الحالة في جنوب السودان: تقرير الأمين العام، S/936/2019، ١١ ديسمبر ٢٠١٩، ص ٢٢/٥.
- (151) Brian Adebaba and John Prendergast, "Spoiler Alert: The African Union's and IGAD's Contribution to South Sudan's War", Enough Policy Brief (Washington D.C: The Enough Project, January 2018), pp. 5,1; <http://alturl.com/n3u9p>
- (152) Negera Gudeta Adula, "IGAD's Peace Building Effort in South Sudan: Challenges and Prospects", International Journal of Political Science and Development, Vol. 6, No. 3, May 2018, pp. 88, 87. Natukunda Rhoda Nkubah, 'Ownership at Grassroots Level to Support Regional Commitments: The Case of IGAD and the South Sudan Conflict', African Solutions (AfSol) Journal (Addis Ababa: Institute for Peace and Security Studies, Vol. 1, Issue 1, 2019), pp. 151-155.
- (153) Zach Vertin, A Poisoned Well: Lessons in Mediation from South Sudan's Troubled Peace Process (New York: International Peace Institute, April 2018), p.10.
- (154) Lotje de Vries & Mareike Schomerus, op. cit., p.338.
- (155) David Deng, op. cit., pp. 8, 14-15.
- (156) IGAD, Report on Lessons for IGAD Mediation Arising from the South Sudan Peace Talks 2013-2015 (Djibouti: IGAD, August 2019), p.7.
- (157) Clayton Hazvinei Vhumbunu, op. cit., pp. 5-6.
- (158) Idem.
- (159) Center for Conflict Resolution, 'Building Peace in South Sudan: Progress, Problems, and Prospects', Policy Advisory Group Seminar Report (Cape Town: Center for Conflict Resolution, Vol. 57, June 2017), p.1. <http://alturl.com/c7jgq>
- (160) Zach Vertin, op. cit., pp. 22, 8.

- (161) Peter Adwok Nyaba, "The Fundamental Problems of South Sudan: How to Sustain Peace and Conditions of Socioeconomic Development", The Zambakari Advisory: Special Issu, Spring 2019, pp. 22-23.
- (162) Dimpho Motsamai, op. cit., pp. 7-8.
- (163) Ibid., p.7.
- (164) Kasaija Phillip Apuuli, "Explaining the Illegality of Uganda's Intervention in the Current South Sudan Conflict", African Security Review (London: Routledge, Vol. 23, Issue 4, September 2014), pp. 1-8.
- (165) Ibid., p.12.
- (١٦٦) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يشمل الفترة من ١١ فبراير إلى ١٣ أبريل ٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥/٤-٢٥/٣.
- (167) Tewodros Mebratu, op. cit., pp. 56-57.
- (168) Zach Vertin, op. cit., pp. 7, 10.
- (169) The International Refugee Rights Initiative (IRRI), We Do Not Honour Agreements: Dialogue and Peace Agreements in South Sudan (Washington, D.C: IRRI, November 2018), pp. 10, 19.
- (170) Augustino S.K. Njoroge, op. cit., p.14.
- (١٧١) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الحالة في جنوب السودان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢/٢٠.
- (172) United Nations, Security Council, Reports of the Secretary-General on the Sudan and South Sudan, S/PV8560., Seventy-Four Year, 8560th Meeting, 25 June 2019, p. 9/20.
- (173) Brian Adeba and John Prendergast, op. cit., p.2.
- (174) International Crisis Group, "South Sudan: Keeping Faith with the IGAD Peace Process", Africa Report (No. 228, 27 July 2015), p.24.
- (175) United Nations, Security Council, Interim Report of the Panel of Experts on South Sudan Established Pursuant to Security Council Resolution 2206 (2015), S/656/2015, 21 August 2015, p. 3/55.
- (176) Amnesty International, From Lodon to Juba: A UK Registered Company's Role in One of the Largest Arms Deals to South Sudan (London: Amnesty International Ltd, ACT 2017/7115/30, September 2017), pp. 4, 16, 22. <http://alturl.com/6xpr9>
- (177) Amnesty International, Report 18/2017: The State of the World's Human Rights (London: Amnesty International Ltd., POL2018/6700/10, 2018), p.379. <http://alturl.com/7sdk8>
- (178) Amnesty International, From Lodon to Juba, op.cit., p.11.
- (179) Amnesty International, South Sudan: Evidence of Violations and Illicit Concealment of Arms Must Spur UN to Renew Arms Embargo, 30 April 2020, <http://alturl.com/47gop>
- (180) The Sentry, The Taking of South Sudan: The Tycoons, Brokers, and Multinational Corporations Complicit in Hijacking the World's Newest State (Washington, D.C: The Sentry, September 2019), pp. 1, 2, 10-13, 15. <http://alturl.com/a3s7t>
- (181) UNMISS, Statement of the Special Representative of the UN Secretary-General, Mr. David Shearer, Briefing to the African Union Peace and Security Council on the Situation in South Sudan, 14 November 2019, <http://alturl.com/65jem>
- (182) United Nations, Security Council, Reports of the Secretary-General on the Sudan and South Sudan, S/PV8560., op. cit., p. 3/20.
- (183) Francis Onditi, Kizito Sabala and Samson Wassara, "Power-sharing Consociationalism in Resolving South Sudan's Ethnopolitical Conflict in the Post-Comprehensive Peace Agreement Era", African Journal on Conflict Resolution (Durban, SA: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD) Vol. 18, No. 1, 2018), pp. 37-38.
- (184) Peter Adwok Nyaba, op. cit., pp. 23-24.